

**النائب د. خليل الحية رئيس كتلة التغيير والإصلاح البرلمانية:**

## عملية الخليل البطولية رد طبيعي على إجراءات الاحتلال.. ورد على كل المراهنين على إنهاء برنامج المقاومة وتفكيك حماس في الضفة

رسالتنا لحركة فتح وكل المتواطئين: عودوا إلى أصالة قضيتكم وحقوق شعبكم التي كادت تتلاشى مع تنسيقكم الأمني مع الاحتلال

قمع السلطة لن يثني كتائب القسام عن المضي في برنامج المقاومة رغم كثافة المحن والتحديات



أكد رئيس كتلة التغيير والإصلاح البرلمانية النائب د. خليل الحية أن عملية الخليل البطولية تأتي رداً طبيعياً على جرائم الاحتلال بحق شعبنا، وعلى كل المتواطئين والمراهنين الذين خططوا ودبروا مع الاحتلال لإنهاء برنامج المقاومة في الضفة الغربية، والذين يحاولون تجميل صورة الاحتلال البشعة عبر المفاوضات التي ستنتقل اليوم، مشدداً على أنها ستبوء بالفشل الذريع والبطلان التام.

وشدد الحية في تصريح صحفي على أن كل إجراءات سلطة رام الله في الضفة لضرب المقاومة وتفكيك حركة حماس لن يثني كتائب القسام عن المضي في برنامج المقاومة رغم كل الظروف والمحن والتحديات. وبارك الحية لشعبنا

الفلسطيني عملية الخليل، معبراً عن اعتزازه بعمليات كتائب القسام التي تمثل رأس حربة المقاومة في وجه الاحتلال الصهيوني، مؤكداً أن "شعبنا الفلسطيني الذي ما زال يرزح تحت الاحتلال من حقه أن يصعد المقاومة أينما وجد وسيواصل مسيرة الجهاد وتحرير أرضه حتى عودة اللاجئين وتحقيق الحرية والاستقلال. وطالب الحية حركة فتح وكل المتواطئين بالعودة إلى أصالة القضية وحقوق الشعب التي كادت أن تتلاشى على وقع الحملات والإجراءات الأمنية في الضفة قائلاً: "رسالتنا لحركة فتح وكل المتواطئين أن عودوا إلى أصالة قضيتكم وحقوق شعبكم التي كادت أن تتلاشى مع إجراءاتكم الأمنية وتنسيقكم الأمني مع الاحتلال مقابل مال ميسر يقابل بتوفير الأمن للعدو الصهيوني".

**اعتبرها دليلاً على انتهاج فتح لطريق تغييب وإنهاء الآخر**

## د. الرمحي: حملة الأجهزة الأمنية في الضفة دليل على تساقط السلطة مع الاحتلال والمضي في حماية كيانه الفاصب

ضد النواب وكافة شرائح الشعب تهدف إلى النيل من عزيمتهم، وخاصة اقتحام بيوت النواب الإسلاميين في الضفة واختطاف عدد من أبنائهم وأشقائهم، مديناً اختطاف الموظف في مكتب النواب برام الله إبراهيم السبع ونجل النائب الأسير الشيخ حسن يوسف "محمد" الطالب في جامعة بيرزيت وأبناء النواب الذين اختطفوا على يد الأجهزة الأمنية مؤخراً. يذكر أن الأجهزة الأمنية اختطفت، وبالتزامن مع حملة مماثلة قامت بها قوات الاحتلال الصهيوني، ما يزيد عن الـ ١٥٠ مواطن من أنصار حركة حماس وعوائل النواب في كافة مدن الضفة الغربية بعد العملية البطولية التي قامت بها كتائب القسام في مدينة الخليل.

استنكر النائب د. محمود الرمحي، أمين سر المجلس التشريعي، حملة الاختطافات المسعورة التي شنتها الأجهزة الأمنية الليلة قبل الماضية بحق عوائل النواب وأنصار ومؤيدي حركة حماس في الضفة الغربية. وأضاف الرمحي أن الحملة المسعورة التي قادتها الأجهزة الأمنية في كافة مدن الضفة الغربية دليل على عدم جدية فتح والسلطة في الوصول إلى المصالحة الوطنية وإعادة اللحمة للشطري الوطن عوضاً عن كون هذه الاختطافات طريقة من طرق السلطة لتغييب حركة حماس وكل المعارضين للمفاوضات حتى يتسنى لها تمرير مشاريع التسوية الهزيلة. وأكد الرمحي أن الإجراءات التي تقوم بها أجهزة أمن السلطة على الأرض



# عيد الفطر المبارك

يتقدم رئيس المجلس التشريعي د. عزيز دويك والنائب الأول د. أحمد بحر والأكوة النواب وموظفو المجلس التشريعي من شعبنا الفلسطيني المرابط بأحر التهاني والتبريكات بحلول عيد الفطر السعيد

تقبل الله منا ومنكم صالح الأعمال

المجلس التشريعي الفلسطيني

### كلمة البرلمان



**لا خيار سوى المقاومة  
لتحرير الأرض وردع  
الاحتلال**

د. أحمد محمد بحر

"قلولهم يعذبهم الله يا بديكم ويخزهم وينصرم عليهم ويشف صدور قوم مؤمنين"

بادئ ذي ذنب نبارك لشعبنا الفلسطيني المجاهد عملية الخليل البطولية التي سقط فيها أربعة صباهة قتلى، ما أعاد بوسلة القضية إلى مسارها الصحيح، وأعاد التذكير ببدييات قضيتنا الوطنية وتوصيف الصراع مع الاحتلال الصهيوني.

إن قضيتنا الفلسطينية هي قضية تحرر وطني بالدرجة الأولى، وإن صراعنا مع الاحتلال هو صراع وجودي حضاري له جذور ضاربة في أعماق التاريخ، فالمقاومة هي حجر الزاوية في مشروعنا الفلسطيني النهوضي، والخيار الاستراتيجي لاستعادة حقوقنا المشروعة وأرضنا السليبة.

لم تكن عملية الخليل البطولية الأخيرة حالة مقاومة معزولة عن سياقها المقاوم العام، فقد سبقها عمليات مماثلة، منها من تكلل بالنجاح وأثمر إختنا في العدو ومستوطنيه، ومنها من تم إحيائه على يد أجهزة أمن سلطة رام الله التي تأتمر بأمر المنسقين الأمنيين الأمريكيين، وتوظف جل جهدها وطاقاتها في سبيل خدمة مصالح الاحتلال الصهيوني وحماية أمن كيانه المصطنع. مرت المقاومة بظروف صعبة وقاسية جراء حال الملاحقة والاستئصال التي تعرضت لها في الضفة الغربية على أيدي السلطة وأجهزتها الأمنية، لكن الأوامر الأخيرة كانت الأخطر بامتياز، إذ بلغت ممارسات السلطة منحى استئصالياً خطيراً، وبدا أن هناك قراراً يسحق المقاومة وكل ما يمت لها بصلة إلى الأبد، وتدمير كافة بناها التحتية، وعدم التهاون مع أية محاولة لإحيائها أو استئناف نشاطاتها، في ظل تفول كامل للسلطة واستخدام التعذيب في السجون والمعتقلات.

عندما يمارس شعبنا الفلسطيني وقواه الحية المقاومة فإنه لا يتحرك في الفراغ، بل يستند على أرضية صلبة تمثل حقه الشرعي والديني والقانوني والأخلاقي والإنساني في الدفاع عن نفسه في وجه ظلم وإرهاب وإجرام الاحتلال، ومواجهة إجراءاته القمعية ومخططاته العنصرية واستباحته للأرض والمقدسات.

المقاومة هي قانون التفاهم والتفاوض الوحيد مع الاحتلال، وحققنا في المقاومة ثابتاً راسخاً لا يملك أحد المساس به أو إسقاطه مهما كانت الظروف، ولئن تجرأ عباس بتسفيه المقاومة وإطلاق النعوت السيئة بحقها، وأغلق خياره في وجهها، واستمر التحريض عليها فلسطينياً وعربياً ودولياً، فإن هذا لا يغير من حقيقة المشهد الوطني الداعم للمقاومة شيئاً، فيما يبدو رئيس حكومته اللاستورية سلام فياض أشبه بالهولاء حين يدين العملية البطولية ويتعهد بعدم تكرارها في تصريح مقررز يشطب فيه تضحيات شعبنا وتاريخه البطولي المشرف منذ النكبة وحتى اليوم من حق قضيتنا العادلة التي تتعرض لنزح التصفية والاستهداف، ومخططات الاستيطان والتهجير والتهميد، على إيقاع العدوان المتواصل والحصار الظالم، أن ندافع عنها وأن نبذل دماءنا في سبيلها، ولا أقل من تفعيل المقاومة في وجه جنود الاحتلال وقطعان المستوطنين لاستنزافهم بشكل دائم وتحويل حياتهم إلى جحيم لا يطاق.

ينبغي أن يوقن الصباهة -صغيرهم وكبيرهم- ألا مقام لهم على أرضنا وديارنا ومقدساتنا، وإن كل أشكال التلاعب والانتفاف عبر المفاوضات وغيرها لتكريس واقع احتلالهم واستيطانهم على أرضنا لن يكتب لها النجاح، ولن تفلح في إنقاذهم من سيف المقاومة المسلول على رقابهم مهما تواطأ معهم أرباب التنسيق الأمني، ومهما حازوا من دعم إقليمي ودولي غاشم، ومهما بالغوا في إجراءاتهم ومخططاتهم العدوانية. ليستلهم الكيان الصهيوني بقاءه ووجوده من صلة بحبال الناس، فالحقيقة السياسية الأولى في قاموسنا الوطني أنه إلى فناء وزوال، وأن انتفاخه الراهن إلى ضمور وانتهاء، وليس من سبيل إلا مواصلة الكفاح والمقاومة، واجترار مزيد من الصبر والثبات والصمود حتى نيل الحقوق الوطنية، وتحقيق الحرية والعودة والاستقلال، وما ذلك على الله بعزيز. "ويقولون متى هو قل عسى أن يكون قريباً".

**www.plc.gov.ps**

**انطلاق موقع المجلس التشريعي الفلسطيني على شبكة الانترنت**

**اليوم**





دعا السلطة للعودة إلى رشدّها قبل فوات الأوان

## د. بحر: حملة سلطة رام الله على النواب وأبناء شعبنا نذير شؤم ويقود الوضع الفلسطيني نحو المجهول

لخبط الأوراق على الساحة الداخلية للتهرب من إنفاذ القيم والاستحقاقات الديمقراطية والدستورية، مشيرا إلى أن ذلك يشكل نذير شؤم على الساحة الوطنية ويقود الوضع الفلسطيني نحو المجهول.

وأكد بحر على أن النهج الأمني السائد في الضفة الغربية حاليا من شأنه تعقيد جهود المصالحة وتأجيلها إلى آمام بعيدة لصالح نهج امني استثنائي متساق مع نهج ومصالح الاحتلال، مشددا على ضرورة التصدي لهذا النهج الأمني العدواني الذي يخالف كل قيم وأعراف وتقاليد شعبنا وينتهك القيم والقوانين الدستورية ويهتك الحصانة البرلمانية للنواب المنتخبين الذين يمثلون شعبهم وحقوقه وطموحاته المشروعة.

ودعا بحر سلطة رام الله للتوقف عن غيها والرجوع إلى رشدّها قبل أن يحيق بها غضب الشعب الفلسطيني وتلحق بها لعنات التاريخ، مؤكدا أن أرضنا الطاهرة المباركة لا يعمر فيها ظالم، ولا يستقر فيها خبث، وأن يد العدالة سرعان ما تأخذ مجراها بحق كل المجرمين والمتخاذلين الذين باعوا قضية شعبهم في أسواق النخاسة والعار الاستسلامية.

دان د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الحملة الشرسة التي تشنها الأجهزة الأمنية التابعة لسلطة رام الله ضد أنصار حركة المقاومة الإسلامية "حماس" وأبناء العائلات والعشائر في محافظة دورا والقرى والبلدات المحيطة بها؛ وذلك عقب اقتحام العشرات من عناصر أمن السلطة مسجدين واعتدائهم على النائب نايف الرجوب ورواد المسجدين يوم الجمعة الماضي؛ حيث وصل عدد المختطفين إلى قرابة ٨٠ مختطفًا؛ من بينهم وجهاء عشائر وعلماء وأطباء وأكاديميون وأسرى محررون وطلبة جامعات. وأكد بحر أن استمرار السلطة في ممارساتها البشعة ضد أبناء شعبنا، ومواصلة الاعتداء على النواب وعوائلهم في مختلف مناطق الضفة الغربية يندرج في إطار الهجمة المسعورة التي تشنها أجهزة أمن السلطة ضد الرموز والقيم والمعتقدات الإسلامية في الضفة الغربية.

وشدد بحر على أن تمادي سلطة رام الله وأجهزتها في حملاتها الأمنية ضد النواب وعوائلهم وسائر أبناء شعبنا في الضفة يشكل نسفا خطيرا لكل أسس التوافق الوطني التي يحاول الفيورون إرساءها في المجتمع الفلسطيني، ومحاولة

على شرف رئيس المجلس التشريعي د. دويك

## النواب الإسلاميون في الضفة يقيمون مأدبة إفطار جماعي في رام الله



أقام النواب الإسلاميون في الضفة الغربية مأدبة إفطار جماعي في مدينة رام الله، مساء الخميس ٢٦-٢٠١٠-٠٨، على شرف رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني د. عزيز دويك وبمشاركة واسعة من كتل برلمانية ومؤسسات إعلامية وحقوقية وإنسانية. وقال النواب إن هذه المأدبة والتي تقام في رمضان من كل عام تهدف إلى الاجتماع بممثلي المؤسسات الإنسانية والحقوقية والإعلامية، عوضا عن كونها لفئة تواصلية مع هذه المؤسسات لشكرها على جهودها وعلى التفاعل الجيد مع قضايا الشعب الفلسطيني والاهتمام بها في ظل الخلاف الداخلي الذي قسم أوصال الوطن.

وشارك في هذه المأدبة ممثلين عن مؤسسات إنسانية وحقوقية وإعلامية من كافة مدن الضفة الغربية وشخصيات سياسية واقتصادية وأخرى مستقلة ومن بينها ممثلين عن الصليب الأحمر ومؤسسة مانديلا ووزراء السابقين والأب مانويل مسلم، بالإضافة لنواب من الكتل البرلمانية الأخرى كان أبرزهم قيس عبد الكريم أبو ليلي عن كتلة البديل.

وفي نهاية اللقاء شكر د. عزيز دويك الضيوف على حسن تلبيةهم للدعوة ومشاركتهم له وللنواب في مأدبة الإفطار متمنياً لهم التوفيق والسداد في الرأي والعمل.

## "التشريعي" يستمع لوكيل وزارة المالية حول استقطاع مستحقات الكهرباء من رواتب الموظفين

وأوضح محفوظ أن وزارته قامت بتصميم استمارة بيانات المنتفع وعرضاها على موقع الحاسوب الحكومي. داعياً كافة الموظفين لتعبئة الاستمارة من أجل توجيه الاستقطاعات لصالح الاشتراك الذي يخص الموظف.

وتطرق محفوظ إلى الخطوات العلاجية والتصحيحية لحل إشكالية وجود أكثر من مستفيد على نفس الاشتراك. وذلك من خلال تركيب اشتراك مستقل للموظف وتحمله نصيبه من الديون المتركمة على الاشتراك الأصلي.

بدورهم طرح النواب الحضور مجموعة من التوصيات الهادفة. كان أبرزها ضرورة انتظام تزويد المواطنين بالتيار الكهربائي. وتطبيق معايير عادلة بشأن كيفية احتساب الديون المتركمة بين أشخاص الأسرة الواحدة الذين يستفيدون من اشتراك واحد، وذلك إنصافا لكافة أفراد الأسرة وخاصة الموظفين منهم.

عقدت لجنة الموازنة والشؤون المالية واللجنة الاقتصادية بالمجلس التشريعي جلسة استماع لوكيل وزارة المالية إسماعيل محفوظ لبحث ومناقشة قرار الحكومة استقطاع مستحقات الكهرباء من رواتب الموظفين. وحضر اللقاء رئيس لجنة الموازنة النائب جمال نصار ورئيس اللجنة الاقتصادية النائب د. عاطف عدوان وكلا من النائب د. سالم سلامة والنائب د يوسف الشرافي.

وناقش الاجتماع أزمة الكهرباء التي يعاني منها قطاع غزة، وما آلت إليه الأمور من استقطاع مستحقات الكهرباء من رواتب الموظفين. والأبعاد القانونية والمالية لعملية الخصم، حيث استعرض وكيل وزارة المالية أزمة انقطاع التيار الكهربائي منذ بدايتها إلى أن تم الوصول لاتفاق مع الجهات ذات العلاقة يقضي باستقطاع مبلغ ١٧٠ شكيل عن كل موظف من موظفي الحكومة.

## إصاءات قانونية



أمجد نعيم الأغا  
مدير دائرة اللجان التشريعية  
والسياسية بالمجلس التشريعي

## إصاءات على آلية إقرار مشروع قانون الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان

أثار إقرار المجلس التشريعي لمشروع قانون الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان بالقراءة الثانية الكثير من ردود الفعل التي خلعت على المشروع صفة البطالان، وقد تركزت حجج منكرو مشروع القانون على منافية الإجراءات التي واكبت إقرار المشروع لألية سن القوانين والتي وُصفت بغير الدستورية تارة والحزبية تارة أخرى. لكل ما تقدم كان لابد من الوقوف على الملاحظات المثارة والرد عليها استنادا إلى القانون من خلال طرق النقاط التالية:

أولاً: الوضع القانوني للهيئة: يأتي إقرار مشروع قانون الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في إطار تصويب تشأة الهيئة التي تستند في عملها إلى القرار الرئاسي رقم (٥٩) لسنة ١٩٩٥، في حين نصت المادة (٣١) من القانون الأساسي لسنة ٢٠٠٢ وتعديلاته على: " تنشأ بقانون هيئة مستقلة لحقوق الإنسان ويحدد القانون تشكيلها ومهامها واختصاصاتها وتقدم تقاريرها لكل من رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية والمجلس التشريعي".

وبالتالي فإن استمرار الهيئة بصفتها الراهنة يفتقر للمشروعية القانونية والدستورية، ولئن عملت الهيئة طيلة السنوات السابقة تحت مظلة القرار الرئاسي المذكور إلا أن مركزها القانوني يظل (غير دستوري) لأنها لم تخرج من رحم المجلس التشريعي كما اقتضى القانون الأساسي. والجدير ذكره (وهو ما لم تعلن عنه الهيئة) أن عضوية الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في ملتقيات حقوق الإنسان الدولية هي عضوية (مشارك) ولئن تحوز على العضوية الكاملة إلا بوضع تشريع برلماني لها.

ثانياً: نصاب جلسات المجلس التشريعي: الإدعاء بأن قانون الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان أقر خلال " جلسة غير مكتملة النصاب".

يمكن التعقيب على ما تقدم بأن النظام الداخلي للمجلس التشريعي هو المحدد الرئيس لشروط صحة انعقاد جلسات المجلس التشريعي، وقد حرصت رئاسة المجلس على الالتزام بمقتضيات النظام الداخلي لاسيما شروط صحة انعقاد المجلس وفقا لأحكام المادة (١٨) من النظام الداخلي للمجلس التشريعي التي نصت على أنه: " يُشترط لصحة انعقاد المجلس حضور الأغلبية المطلقة للمجلس وتصدر القرارات بالأغلبية المطلقة وذلك في غير الحالات التي يشترط فيها أغلبية خاصة، فإذا تبين عند حلول موعد الاجتماع عدم اكتمال هذا النصاب يؤخر الرئيس افتتاح الجلسة نصف ساعة فإذا لم يكتمل النصاب بعد ذلك يؤجل الرئيس الجلسة إلى موعد لاحق لا يتجاوز أسبوعاً من ذلك التاريخ".

وقد عرّفت المادة (١) المتعلقة بالتعريفات الأغلبية المطلقة بأنها: أكثرية (نصف + واحد) لعدد أعضاء المجلس الحاضرين عند أخذ الرأي (التصويت).

كما نصت المادة (٦٩) من النظام الداخلي للمجلس " يتم إقرار مشاريع القوانين بالأغلبية المطلقة (ما لم ينص على خلاف ذلك)".

وبالتالي يُستفاد مما تقدم بأن النصاب المُشترط لصحة انعقاد جلسات المجلس التشريعي مُتحقق في جلسات المجلس الخاصة بإقرار مشروع قانون الهيئة المستقلة ويدل على ذلك محاضر انعقاد جلسات المجلس.

ثالثاً: نظام التوكيلات النيابية) المعمول به من كتلة التغيير والإصلاح: وُصف (نظام التوكيلات النيابية) بأنه لا يستند إلى مسوغ قانوني، يمكن الرد عليه بما صدر عن المجلس التشريعي الفلسطيني نفسه في جلسته الخامسة المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٦/٥/٣ قرار تحت رقم (١/٥/١٠٣٢) يقرر ما يلي: " اعتبار الإخوة النواب الأسرى في سجون الاحتلال الإسرائيلي فعليين في المجلس".

وبالتالي يمكن التأكيد من خلال القرار المذكور أعلاه على أن غياب أعضاء المجلس التشريعي بسبب الأسر لا يُخل بحقوقهم النيابية ويقع التعامل معهم على أساس أنهم حضور بالفعل وبالتالي فالنصاب قانوني. والجدير ذكره بأن هذا القرار جاء بناء على طلب نواب حركة فتح وسبق عملية الاعتقال الموسعة لنواب حركة حماس في الضفة الغربية، وبالتالي جاء نظام التوكيلات الدستورية ترجمة لهذا القرار.

والمتتبع للسوابق البرلمانية فيما يتعلق بحق النواب في مباشرة حقوقهم النيابية أثناء فترة الاعتقال سيلاحظ أن الفقه المصري أشار إلى حدوث واقعة تتعلق بتقديم أحد نواب مجلس الشعب المصري بمشروع قانون نيابة عن نائب آخر، كذلك تحقق حالتين تتعلقان بممارسة المهام الرقابية تقدم بها أحد النواب بالنيابة عن زملاء لهم في الحبس الاحتياطي وذلك في الجلسة (٧٦) من دور الانعقاد العادي الخامس من الفصل التشريعي السابع(د).

جلال البنداري / موقع مجلس الشعب المصري).

من جهة أخرى شهدت الأعراف البرلمانية المتكررة استمرار عمل المجلس التشريعي السابق و ترشيح نواب وهم في السجون واعتماد نظام الفيديو كونفرنس وإبقاء المناصب لأعضاء المجلس المختطفين من رئاسة المجلس إلى أمانة السر ورؤساء اللجان- إلخ والتي جاءت جميعها بفعل الوضع الاستثنائي الذي تعيشه السلطة والذي لا مثيل له في العالم.

خلاصة:

اتسمت الملاحظات التي صدرت عن معارضي مشروع قانون الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان بالتسرع والافتقار إلى الموضوعية والتركيز على المعاني الحزبية مما أفقدها المصداقية، وكان الأخرى بالمعارضين لمشروع القانون تقديم الحجج القانونية المُدعمة بالنصوص ومقارعة الحجة بالحجة عوض توجيه إدعاءات فاقدة للسند القانوني.

## مبارك لشعبنا الفلسطيني مقاومته



بقلم / إياد إبراهيم القرا

أظهر الشارع الفلسطيني ابتهاجاً كبيراً بنتائج العملية الفدائية في مدينة الخليل بغض النظر عن منفذها، وإن أعلنت كتائب الشهيد عز الدين القسام المسؤولية عنها لإزالة الغموض ومنع التكهنات حول منفذها، في توجه جديد لحركة حماس في الضفة بعد أن رفضت الإعلان عن العديد من العمليات الفترة الماضية، أعلن العدو لاحقاً أن خلاياً لحركة حماس تقف خلفها وأنها اعتقلت المنفذين.

الابتهاج الذي ظهر على وجوه الفلسطينيين، هو دلالة واضحة على أنه روح المقاومة ودعمها لا زال متجذراً في وعي الشارع الفلسطيني، خاصة في ظل اهتراء أصحاب مشروعات المفاوضات والتسويات والتنازلات، وإلا لمأذا لم نرى جماهيراً تخرج في الشارع ابتهاجاً بانطلاق المفاوضات المباشرة في واشنطن بين فريق رام الله والكيان الصهيوني؟.

العملية البطولية جاءت تحمل رسالة واضحة لأسباب التنسيق الأمني في الضفة الغربية أن كافة الإجراءات التي تقوم بها بالتعاون مع الاحتلال الصهيوني لن تجدي نفعاً مع شباب فلسطيني متمسك بوطنه ودينه، وأن الإجراءات القمعية ستسعر نار المقاومة ضد الاحتلال الصهيوني والمستوطنين في الضفة الغربية.

المتابع للأحداث يجد أن الاحتلال توقع العملية الفدائية وأشار في الدقائق الأولى أن الجهة المنفذة حركة حماس التي تتمتع بحضور شعبي قوي في مدينة الخليل التي شهدت الأيام الأخيرة حملت دهم وتفتيش واختطاف لعناصرها ومؤيديها.

نشر الاحتلال يوم العملية البطولية معلومات مفادها أن المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة تمكنت من تطوير صاروخ يمكن أن يضرب منطقة تل أبيب بسهولة ويمكن أن يطال ضواحيها، وإن هذا التطور للمقاومة الفلسطيني يشكل عامل خطر حقيقي على ميزان القوة.

هي مجموعة من الانجازات للمقاومة الفلسطينية خلال فترة قصيرة، المعلن منها قليل تؤكد المقاومة أنها ماضية في مشروعها المقاوم المدعوم جماهيرياً وشعبياً وحتى رسمياً من المجلس التشريعي الفلسطيني والحكومة الفلسطينية في قطاع غزة، وهو ما يمثل لأول مرة في التاريخ غطاءً رسمياً توفره حكومة تعلن جهاراً نهاراً عن دعمها لمشروع المقاومة.

مبارك للمقاومة الفلسطينية عملياتها الفدائية، ومبارك لشعبنا الفلسطيني رجاله الشجعان في جبال الخليل وهم يسيطرون ملحمة بطولية يكسرون فيها شوكة العدو وجيشه المهزوم ومخابراته الفاشلة، وأعوانهم من قادة الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية الذين تحولوا لعباء على الشعب الفلسطيني.

د. أحمد أبو حلبية رئيس اللجنة القانونية بالمجلس التشريعي في حوار خاص مع "البرلمان":

## الهيئة المستقلة غير معنية بأداء واجباتها.. والمجلس التشريعي يعمل بكامل صلاحياته القانونية والدستورية

**تقارير الهيئة الأخيرة ليست حيادية وغير نزيهة.. واتهاماتها للتشريعي انتقام نفسي وتساق مع رام الله**

**المجلس التشريعي سيد نفسه.. ولا دخل للسياسة وفصائلها في بنية وتفاصيل العمل التشريعي**

أثار إقرار المجلس التشريعي مشروع قانون الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان بالقراءتين الأولى والثانية حالة من اللغط والالتهام في أوساط الهيئة التي أصدرت بيانات شديدة اللهجة تقدر في عمل المجلس التشريعي، وتتهمه بتجاوز صلاحياته القانونية والتشريعية، بل إن حالة التصعيد التي مارسها الهيئة رداً على إقرار مشروع القانون الخاص بها بلغ حداً خطيراً بعدم اعترافها بشرعية المجلس التشريعي في غزة أصلاً في الوقت الذي تقر فيه بشرعية حكومة رام الله ونظامها وسلطتها السياسية. "البرلمان" التقت د. أحمد أبو حلبية رئيس اللجنة القانونية في المجلس التشريعي في حوار خاص، ووضعت بين يديه كافة الإشكاليات والالتهامات التي أثارها الهيئة عقب إقرار المجلس التشريعي للقانون الذي يدخل في صميم عمل المجلس.



د. أحمد أبو حلبية

**بداية ما تعليقكم على رفض الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان إقرار المجلس التشريعي لمشروع قانون الهيئة بحجة الانقسام وعدم اعترافها بالمجلس التشريعي وفق تركيبته الحالية؟**

المجلس التشريعي مازال يعمل ويقوم بدوره بعقد جلسات اللجان الدائمة وكذلك عقد جلسات لأعضاء المجلس حيث تتم دعوة جميع الأعضاء من كافة الكتل البرلمانية، والمجلس يمارس صلاحياته في المجال التشريعي ومجالي الرقابة والموازنة، أما ادعاء الهيئة بعدم شرعية المجلس فهذا يدخل في دائرة الاتهام لأنها ليست معنية بأن تقوم بدورها المطلوب منها، وهي إن لم تعترف بمشروعية المجلس فلماذا حضروا أكثر من مرة للمجلس لمقابلة النائب الأول لرئيس المجلس د. أحمد بحر وعدد من النواب وطلبوا منهم مهلة زمنية لتصويب أوضاعهم وتم التوافق على تمديد إقرار القانون لمدة معينة.

**وفق بيان الهيئة فإن المجلس التشريعي في غزة يفتقد الصلاحيات القانونية والدستورية لتشريع القوانين، ومن بينها قانون الهيئة.. ما تعليقكم على ذلك؟**

لأنهم الآن لم يعودوا يتمتعون بصفة رسمية فهم يريدون الانتقام لأنفسهم بهذه التصريحات غير المسنولة، وهم يعلمون ذلك جيداً خاصة الأخت رابحة الشوا وهي نائب في المجلس وتقر أن المجلس التشريعي مازال يعمل بكامل صلاحياته القانونية والدستورية، فهذا اتهام باطل شكلاً ومضموناً، وتساق مع سياسة سلطة رام الله على حساب الحق والحقيقة.

**ماهي أبرز ملاحظاتكم على أداء الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان؟**

الهيئة من خلال تقاريرها الأخيرة لم تكن حيادية وجبرت نفسها لصالح السلطة في رام الله برئاسة

**الدولية بشكل عام فيما يخص هذا الموضوع؟**  
الأمم المتحدة ومنظمات حقوق الإنسان لا تخدم إلا الإنسان غير العربي، وهم أقل وأعجز من أن يستطيعوا فعل شيء، ونحن في المجلس لا نخضع لإرادة الأمم المتحدة أو المنظمات الدولية الأخرى، ونشرع ما نحتاجه من قوانين، والأمم المتحدة ترى وتشاهد الجرائم في حق شعبنا ولم تتدخل لا من قريب ولا بعيد لأنهم غير معنيين بحقوق الإنسان الفلسطيني

**تتعاطى الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان بأريحية تامة مع القوانين التي تصدرها وتشعرها حكومة رام الله بعيداً عن المجلس التشريعي، ومع القرارات بقوانين التي تصدر عن الرئيس منتهي الولاية محمود عباس، ولا تأثير لى لفظ أو غبار حول مدى قانونيتها أو دستوريتها.. فيما تتعامل بالعكس مع الحكومة في غزة والمجلس التشريعي.. ما الذي يعنيه ذلك؟**

يعني ذلك أنهم ليسوا حياديين ولم يمارسوا صلاحياتهم المنصوص عليها حتى في القرار الرئاسي عام ١٩٩٤ مع بداية قدوم السلطة الذي

عباس، وهم يحاولون أن يفتعلوا أحداثاً معينة يتهمون فيها واقع قطاع غزة وحكومة غزة، ومن ثم يدعون أن انتهاك حقوق الإنسان في الضفة أكثر بكثير من الانتهاكات في قطاع غزة، والوضع في الضفة يعلمه الجميع ويعلم مدى الانتهاكات الواقعة فيه وهو ما يفترض بالهيئة أن تعمل على تغطيته وإبرازه لا تقزيمه والقفز عن بعضه.

**قيل في الإعلام أن الهيئة بدأت اتصالات مكثفة مع قيادة حماس في الخارج من أجل وقف تنفيذ قانون الهيئة.. هل يمكن للسياسة أن تتدخل مع العمل القانوني والتشريعي وتؤثر عليه كما تأمل الهيئة؟**

لا علاقة للسياسة ولا قيادة حماس في الخارج ولا الداخل في عمل المجلس التشريعي خاصة في مجال سن القوانين، فالمجلس التشريعي هو سيد نفسه وفق القانون الأساسي للسلطة ويمارس صلاحياته بناء على ذلك القانون.

**دعت الهيئة الأمم المتحدة للتدخل لوقف القانون الذي أقر بالقراءة الثانية.. ما الذي يمكن أن تفعله الأمم المتحدة بشكل خاص والمؤسسات**

**دعا سلطة عباس إلى وقف مسلسل المفاوضات العبيثة**

## البيتاوي: انعقاد المؤتمر العالمي اليهودي في القدس تحدٍ سافر لمشاعر الأمة

في الفترة الأخيرة، كهدم بيوت المقدسيين وسحب هوياتهم، وتشريدهم من بيوتهم وتفرغ الأحياء الفلسطينية من أهلها، ومحاربة القيادات والشخصيات الفاعلة وإبعاد النواب المنتخبين عن القدس". ودعا البيتاي الشعب الفلسطيني إلى وقفة حقيقية وجادة في وجه هذا القرار، وإلى التوحد على برنامج مقاومة الاحتلال ومشاريعه التهويدية، ودعا الأمتين العربية والإسلامية إلى "الارتقاء إلى مستوى هذه المعركة الشرسة، وإلى اتخاذ قرارات جادة تليق بالحدث، وإلى نصررة المسجد الأقصى ومدينة القدس بكافة السبل الممكنة. واختتم البيتاي بدعوة السلطة إلى وقف مسلسل المفاوضات العبيثة "التي لم يَجُنْ منها شعبنا شيئاً، والتي يستخدمها الاحتلال غطاءً لـ"شرعة" ممارساته ومشاريعه الإجرامية".

اعتبر النائب الشيخ حامد البيتاي خطيب المسجد الأقصى المبارك ورئيس رابطة علماء فلسطين: أن إقدام الاحتلال الصهيوني على عقد "المؤتمر اليهودي العالمي الرابع عشر" في مدينة القدس؛ بمثابة تحدٍ سافر لمشاعر الأمة العربية والإسلامية، وإعلان صريح بتهويد المدينة المقدسة. وقال البيتاي، في تصريح صحفي الأحد (٢٩-٨): "إن مكان عقد هذا المؤتمر في مدينة القدس، وتوقيته في شهر رمضان المبارك، هو استخفاف بمشاعر كافة العرب والمسلمين، وتحدي سافر ومتعمد لمشاعرهم الدينية، وهو ما يدل على أن الاحتلال لم يعد يكتثر لهم". وأضاف البيتاي أن "هذا القرار حلقة في مسلسل حرب التهويد الشرسة التي تنفذها قوات الاحتلال بحق مدينة القدس، والتي تسارعت وتيرتها بشكل مجنون



# المجلس التشريعي يعقد جلسة خاصة لبحث عودة سلطة رام الله إلى

## د. دويك يدين عودة السلطة للمفاوضات ويؤكد أن ما سيجري مفاوضات بإملاءات أمريكية

وجدواها الحقيقية حتى لا تشكل غطاء لممارسات الاستيطان والتهويد الإسرائيلية، وإعطاء الأولوية لإعادة ترتيب البيت الداخلي الفلسطيني وتحقيق المصالحة والوحدة الوطنية من أجل بلورة الخيار البديل في مواجهة الخطط والمشاريع الإسرائيلية.

ودعا التقرير فصائل الشعب الفلسطيني بما في ذلك فصائل منظمة التحرير إلى إصدار موقف موحد رافض لنهج التفريط ومؤكداً على ثوابت الشعب الفلسطيني، والعمل على تعرية قرار ما يسمى بمنظمة التحرير الداعي إلى التفاوض باعتباره لا يمثل إلا الموقعين عليه.

دان المجلس التشريعي الفلسطيني قرار سلطة رام الله بالعودة إلى المفاوضات المباشرة مع الاحتلال، محذراً حركة فتح من مغبة استمرار التورط في المفاوضات العبثية كون ذلك يضعها في خانة بانعي القضية الفلسطينية والمساومين عليها.

وأقر المجلس خلال جلسته التي انعقدت الثلاثاء (31-8-2010) بالإجماع تقرير اللجنة السياسية الذي دعا سلطة رام الله إلى التراجع الفوري عن قرار استئناف المفاوضات، مؤكداً على ضرورة قيام السلطة وحركة فتح بإحداث مراجعات سياسية وفكرية جادة لعملية التفاوض

للدخول في محادثات مباشرة، ملحماً إلى أن التغيير في الموقف جاء بسبب الوضع العربي والوضع الذي يحيط بالدول العربية، وقال: «سواء دخلنا محادثات مباشرة أو غير مباشرة، لن تكون هناك نتائج ما دام (رئيس الوزراء الاسرائيلي بنيامين) نتانياهو موجوداً، لكننا نريد أن نثبت للعالم أننا مع السلام، من دون تفريط في الثوابت، لكن هناك متطلبات لعملية السلام، إذا وافقت اسرائيل، أهلاً وسهلاً». وأشار إلى أن الجانب العربي أرفق في رسالته اقتراحاً يتضمن «رؤيتنا لشكل المفاوضات النهائية، وضرورة وجود جدول زمني، والنقاط التي ستبحث في المفاوضات المباشرة». وأضاف أن المفاوضات المباشرة يجب أن يكون لها سقف زمني، والجانب الفلسطيني يجب أن يقدر المبادئ التي ستبدأ بها هذه المفاوضات، وتابع: «هناك موافقة من اللجنة باستئناف المفاوضات المباشرة، لكن بمفهوم ما سيناقش وكيفية إجراء المفاوضات المباشرة، وترك ذلك لتقدير الرئيس الفلسطيني».

من جانبه، قال موسى: إن رئيس الوزراء الإسرائيلي «حاول بموافقته على إجراء مفاوضات مباشرة بلا شروط، أن يضع الكرة في المرمى، ولم يستطع ونحن لم نعطه الفرصة، وأرجعنا الكرة إلى الملعب مرة أخرى». وأضاف: «نحن لنا متطلبات وليس شروط، واسرائيل كانت تريد أن تخرج من المازق بالمفاوضات المباشرة، ونحن جاهزون وقلنا هناك متطلبات، وهي وقف تهويد القدس ورفع الحصار ووقف الاستيطان، فإذا أرادت إسرائيل أن تخرج من المازق، فعليها متطلبات منها وقف الاستيطان

انتخابات التجديد النصفي للكونغرس في تشرين الثاني/نوفمبر القادم، حيث تشير المعطيات الأولية إلى تراجع حظوظ الحزب الديمقراطي، مما يعني برأي نتانياهو: تقيد أيادي الرئيس أوباما وتحوّله إلى بطة عر جاء في النصف الثاني من ولايته الرئاسية. وحتى إذا لم يحدث ذلك، فإن اليمين الإسرائيلي سيصر على تقديم تفسيره واجتهاده الخاص تجاه عبارة الدولة الفلسطينية مصلحة قومية أمريكية عبر عدم ممانعة قيام دولة كهذه، ولكن ضمن التصور التقليدي والتاريخي لليمين (السلام الاقتصادي، والحكم الذاتي البلدي الموسع والمحدث، دون القدس ودون حق العودة للأجئين).

### ثانياً: الانتقال للمفاوضات المباشرة:

بالرغم من الفشل الذريع للمفاوضات غير المباشرة بإجماع الطرفين العربي والفلسطيني، إلا أن لجنة مبادرة السلام العربية منحت تفويضاً للرئيس محمود عباس بالدخول في مفاوضات مباشرة مع اسرائيل، لكنها شددت على ضرورة توافر متطلبات بدئها، تاركة للرئيس الفلسطيني تحديد موعد انطلاقها، كما أرسلت اللجنة خطاباً إلى الرئيس باراك أوباما، عبر السفارة الأميركية في القاهرة مارغريت سكوبي، يتضمن شرحاً واضحاً للموقف العربي في شأن بدء المفاوضات المباشرة والأسس والثوابت التي يجب توافرها في عملية السلام.

في القاهرة، قال رئيس الوزراء القطري، رئيس لجنة مبادرة السلام الشيخ حمد بن جاسم بأن كان هناك رفض من اللجنة

مبدأ المفاوضات غير المباشرة، وتعاطت معها كخطوة على طريق المفاوضات المباشرة من أجل التوصل إلى اتفاق نهائي، وتفهمت الموقف الإسرائيلي بضرورة مناقشة القضايا الصعبة والحساسة وجهاً لوجه، وعملت للانتقال بأسرع وقت ممكن إلى المفاوضات المباشرة قبل أيلول/سبتمبر القادم، أي قبل انتهاء المهلة الممنوحة من الجامعة العربية وقبل انتهاء مهلة التجديد أو التقليلص المؤقت للاستيطان، علماً أن مصادر إعلامية إسرائيلية أشارت إلى ربط نتانياهو استمرار التقليلص بموافقة السلطة على الانتقال إلى المفاوضات المباشرة.

### ٢. السلطة الفلسطينية:

وافقت السلطة على الانخراط في المفاوضات غير المباشرة نظراً للجمود الفكري وعدم امتلاك الإرادة السياسية للتخلي عن خيار المفاوضات، وارتماؤها في الحضيض الأمريكي، والحرص على عدم توتر العلاقات مع الولايات المتحدة وأوروبا، خاصة مع تهديدات الأخيرة بالتخلي عن دعم السلطة سياسياً واقتصادياً طالما أن العملية السياسية متوقفة.

### ٣. إسرائيل:

ذهبت حكومة الاحتلال إلى مفاوضات التقريب، حرصاً على العلاقة مع الولايات المتحدة وعدم توسيع شقة الخلاف مع إسرائيل، وحاولت قدر الإمكان تحسين الشروط، فرفضت التجديد التام للاستيطان وخاصة في القدس؛ حيث قدمت تعهدات ضبابية وغير مكتوبة للولايات المتحدة بهذا الصدد، كما رفضت استئناف المفاوضات من النقطة التي توقفت عندها، ثم رفضت الاعتراف بأي تفاهات سابقة غير موقعة، كانت قد توصلت إليها السلطة مع حكومة أولمرت. وعندما تم التوصل إلى صيغة مفاوضات التقريب، طالبت بنقاش قضايا مثل الاقتصاد والمياه والعلاقات وثقافة السلام والأمن؛ وهي قضايا ليست جوهرية تهدف أساساً إلى إغراق المفاوضات بالتفاصيل. وحتى الآن، ترفض حكومة نتانياهو التعاطي بشكل جدي مع قضية الحدود.

هذا، وتعتبر الحكومة الإسرائيلية أن المفاوضات غير المباشرة مجرد خطوة تقنية ومدخل نحو المفاوضات المباشرة، التي تصر على الشروع فيها انطلاقاً من نقاش القضايا غير الأساسية أو الجوهرية، بحجة تهئية الظروف أمام هكذا نقاش عبر تحسين الأوضاع الاقتصادية والأمنية للفلسطينيين في الضفة الغربية.

### نتائج مفاوضات التقريب غير المباشرة:

المفاوضات غير المباشرة ليست سوى مولود خداج لا تملك فرص جدية للنجاح حتى لو تحولت إلى الشكل المباشر، وإذا كان ميتشل محبباً من نتانياهو وحكومته، والمحادثات لم تقار بعد المربع الأول، فكيف سيكون الحال عند الخوض في المسائل المعقدة والشائكة والصعبة؟ علماً أن نتانياهو يراهن على نتائج

في مستوطنة رامات شلومو شمال القدس، أثناء وجود نائب الرئيس الأمريكي جو بايدن في فلسطين المحتلة، أدى إلى تشويش الجدول الزمني، وتأجيج الخلاف بين إدارة أوباما وحكومة نتانياهو. وبعد اللقاء العاصف وغير الودي بين أوباما ونتانياهو أوائل نيسان/إبريل في البيت الأبيض، وجولات أخرى خلال شهري نيسان/إبريل وأيار/مايو لجورج ميتشل في المنطقة، وتجديد التفويض العربي للسلطة، أثناء قمة طرابلس، لخوض المفاوضات، انطلقت هذه المفاوضات عملياً في أيار/مايو الماضي على أن تنتهي في أيلول/سبتمبر القادم، وهو الشهر الذي ستنتهي خلاله أيضاً مدة التقليلص المؤقت للاستيطان، كما أنه يشهد عادة اجتماعات الدورة السنوية للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك.

### لماذا الذهاب إلى مفاوضات التقريب؟

#### ١. الإدارة الأمريكية:

منذ وصولها إلى البيت الأبيض، لم تخف إدارة أوباما اهتمامها بالقضية الفلسطينية، ليس فقط كمدخل لتحسين العلاقات مع العالم الإسلامي، وإنما أساساً لاعتبارات متعلقة بالمصلحة الأمريكية بعدما باتت الدولة الفلسطينية مصلحة قومية أمريكية، ودخول العسكر على الخط والحديث الشهير للجنرال ديفيد باتريوس الذي اعتبر فيه أن حل الصراع، وفق حل الدولتين، يسهم في تخفيف العداء العربي - الإسلامي للولايات المتحدة، وفي حماية أرواح الجنود الأمريكيين المنتشرين في المنطقة. واعتمدت الإدارة ما يوصف بـ"حل الدولتين" كأساس لحل الصراع؛ حيث يعني وفق الثنائي أوباما - كلينتون: دولة فلسطينية قابلة للحياة، متصلة جغرافياً على أساس حدود حزيران/يونيو ٦٧، مع تعديلات متفق عليها، تأخذ في الاعتبار الواقع الحالي، إلى جوار "دولة إسرائيلية" يهودية وأمنة.

بناءً على ما سبق، دعت واشنطن إلى استئناف المفاوضات وعملية التسوية على أمل التوصل إلى اتفاق نهائي خلال عامين، غير أنها أصطدمت بتطرف حكومة نتياهو وتعتنتها، خاصة فيما يتعلق بتجديد الاستيطان ومرجعية المفاوضات وهدفها النهائي. لذلك، عملت على التوصل إلى حلول وسط، كما كان دائماً المنحى العام للسياسة الأمريكية عند الخلاف مع "إسرائيل"؛ حدث هذا في الملفات التي يجب أن تركز عليها المفاوضات غير المباشرة. في المقابل، أصرت السلطة، في البداية، على حسم ملف الحدود، مما يعني تلقائياً تجاوز قضية الاستيطان من جهة، وتسهيل الانتقال نحو المفاوضات المباشرة من ناحية أخرى، إلا أن التعتن الإسرائيلية، من جديد، أدى إلى إضافة ملف الأمن، كما أن نتياهو أراد الحديث عن المياه والعلاقات الاقتصادية وثقافة السلام.

على مضض، وافقت الإدارة الأمريكية على القوم الذين يظنون أن لدى إسرائيل خيرا يخطئون خطناً فادحاً.

وتابع قائلاً: "أما أمريكا فهي تريد من هذه المفاوضات التصويت للحزب الديمقراطي ولأوباما في الانتخابات النصفية في الكونغرس الأمريكي".

### تقرير اللجنة السياسية

وعرض د. خليل الحية رئيس اللجنة السياسية في المجلس تقريراً شاملاً حول المفاوضات وما آلت إليه، مستعرضاً أسباب الذهاب للمفاوضات المباشرة ومواقف الأطراف ذات العلاقة ونتائج العودة للمفاوضات مع التوصلات، وذلك على النحو التالي: لم يمر أسبوعٌ على تولي الرئيس باراك أوباما السلطة حتى قام بتعيين السيناتور المخضرم جورج ميتشل مبعوثاً إلى المنطقة. بعد عام تقريباً من الجولات المكوكية المتتالية، تمخضت جهود ميتشل عن التوصل إلى شكل من أشكال المفاوضات غير المباشرة، التي أطلق عليها مفاوضات التقريب أو مفاوضات عن قرب التي يقوم عبرها السيناتور الأمريكي بالتنقل بين الطرفين لتقريب المواقف، ليس من أجل التوصل إلى اتفاق وإنما للانتقال إلى المفاوضات المباشرة حول الملفات والقضايا الصعبة والحساسة الثلاثة: القدس والحدود والأجئين.

حكومة نتياهو من جهتها، لم تخف رفضها المطلق للتجديد التام للاستيطان، خاصة في القدس العاصمة الأبدية والموحدة وفق التعبير الإسرائيلي. وبعد فترة من التشديد والجذب بين إدارة أوباما وحكومة نتياهو، تراجعت الأولى عن مطلب التجديد التام لصالح التقليلص أو الكبح - استخدم أوباما هذا المصطلح لأول مرة أثناء خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ ثم أعلنت حكومة نتياهو بدورها أواخر تشرين الثاني/نوفمبر التالي عن قرار تقليلص أو كبح مؤقت للاستيطان لمدة عشرة أشهر، يستثنى القدس والمباني والمؤسسات الرسمية، مثل: الكُنىس والمدارس والمستوصفات، كذلك الوحدات الاستيطانية قيد الإنشاء التي يتراوح عددها ما بين ثلاثة آلاف وخمسمائة إلى أربعة آلاف وحدة سكنية. ورغم ذلك، سارعت إدارة أوباما إلى الترحيب بالقرار الإسرائيلي واعتبرته غير مسبوق، وبشرت الضغط على السلطة الفلسطينية للعودة إلى المفاوضات المباشرة على أساسه.

الضغوط الأمريكية المتنوعة، والوعد ببعض التعهدات أو الضمانات الشفهية والضبابية بتجميد أو تقليلص البناء في المستوطنات، والغطاء العربي عبر لجنة المتابعة للمبادرة العربية، كلها أثمرت موافقة السلطة على العودة إلى المفاوضات.

إذن، كان من المفترض، وفق المعطيات السابقة، أن تنطلق المفاوضات غير المباشرة في آذار/مارس الماضي، غير أن إعلان بلدية القدس عن خطط لإقامة ١,٦٠٠ وحدة سكنية

### د. بحر: مفاوضات عبثية بهلوانية

وافتح د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس الجلسة، مستنكراً ملاحقة الأجهزة الأمنية الفلسطينية بالضفة للنواب ومنعهم من خطبة الجمعة مؤكداً أن الحرب الشرسة التي تشنها الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية على العواظ والمساجد ودور القرآن الكريم وملاحقة الشرفاء من أبناء شعبنا وزجهم في سجون السلطة يعد إعلان حرب على الله، ومن يعلن الحرب على الله فمصيره إلى زوال بإذن الله تعالى.

وأعلن بحر رفضه واستنكاره لقرار الكيان الصهيوني بعقد المؤتمر اليهودي العالمي الرابع عشر في القدس وفي شهر رمضان المبارك.

وطالب بحر المفاوضات الفلسطينية بعدم الذهاب إلى المفاوضات العبثية والهزلية والبهلوانية، موجهاً التحية للنواب المقدسيين ووزير القدس السابق الذين يدخلون يومهم الواحد والستين ولا زالوا معتمدين في الصليب الأحمر، معلنين رفضهم لقرار الإبعاد الصهيوني الظالم بحقهم، كما عبر عن شكره لكل المتضامنين معهم من برلمانين وحقوقيين وسياسيين ووجهاء ومؤسسات أهلية وشعبية.

### د. دويك: مفاوضات مملاة أمريكية

وفي كلمته التي ألقاها عبر الهاتف أكد د. عزيز دويك رئيس المجلس التشريعي أن ما توصل إليه مهندسو أو سلو عقب ١٨ سنة مفاوضات لم يؤت أي نتيجة على الإطلاق بل كرس الاحتلال وأدى إلى تصاعد وتيرة الاستيطان والتهويد، موضحاً أن المفاوضات غير المباشرة لم تؤد إلى أي نتيجة ايجابية تخدم مصلحة شعبنا الفلسطيني وقضيته الوطنية لا في القدس التي يستمر فيها الاستيطان ولا عودة اللاجئين.

وأضاف دويك أن مشكلة المفاوضات الفلسطينية أنه لا يملك من أمره شيئاً ويلجأ إلى المفاوضات بإملاءات أمريكية، وكلنا يعرف أن الانتخابات النصفية للكونغرس قادمة، ولذلك كان تعجيل أمريكا للتظاهر في الانسحاب من العراق وإملاء المفاوضات المباشرة على السلطة في رام الله، مؤكداً أن مشكلة المفاوضات الفلسطينية الذي يبحث عن الحلول تكمن في سراب قراءته مغلوطة للخريطة السياسية.

وشدد دويك على أن إسرائيل لا تريد سوى كسب المزيد من الوقت لفرض سياسية الأمر الواقع على حساب مقدساتنا وأرضنا والإنسان الفلسطيني في كل أماكن تواجد، فيما المدينة المقدسة تتعرض لهجمة استيطانية وتهويدية غير مسبوق، كما أن إجراءات الاحتلال طالبت النواب المقدسيين في محاولة إبعادهم عن أرضهم، ومن هنا ضل المفاوضات الطريق لأنه ظن أن إسرائيل تريد سلاماً، مؤكداً أن إسرائيل تريد المزيد من الاستيطان وسياسة الأمر الواقع على الساحة الفلسطينية، وهؤلاء





# المفاوضات المباشرة وتداعياتها المتوقعة على القضية الفلسطينية

## د. بحر يطالب المفاوض الفلسطيني بالتراجع عن قرار استئناف المفاوضات البهلوانية

ورفع الحصار».

وقد حددت اللجنة الرباعية الثاني من سبتمبر القادم موعداً لبدء المفاوضات المباشرة في واشنطن بحضور الرئيس الأمريكي وعباس ونتنياهو والرئيس المصري والعاهل الأردني.

ولكن رئيس الوزراء الإسرائيلي نتيناهو وضع عدة اعتبارات أمام المفاوضات المباشرة وهي:

- اعتراف السلطة الفلسطينية بيهودية دولة إسرائيل.
- أن يكون الاتفاق نهاية للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني.
- مراعاة الاعتبارات الأمنية لدولة إسرائيل.
- ومواصلة الاستيطان بعد فترة التجميد.
- وفي ظل هذه الأجواء استبدت المفاوضات المباشرة وغير متوفرة لها أي من أسباب النجاح

### مخاطر دخول السلطة في عملية

#### التفاوض من جديد:

– كسب الاحتلال مزيد من الوقت لفرض الأمر الواقع على الأرض بالاستيطان مما يستحيل تغييره بالمفاوضات أو غيرها.

– تبيض صورة الاحتلال بعد أحداث مجزرة أسطول الحرية التي عزلته دولياً وأوضحت صورته الحقيقية.

– الحفاظ على السلطة كذراع أمني في مواجهة فصائل المقاومة الفلسطينية بما يخدم مصلحة الاحتلال واعتباره أنه الأمنية.

– اعتبار المفاوضات كغطاء لجرائم الاحتلال التي يرتكبها بحق أبناء شعبنا الفلسطيني بالضفة والقطاع.

#### -التوصيات:

وبناء على ما تقدم فإننا نوصي بما يأتي:

- نحتذر حركة فتح من مغبة التورط في استمرار المفاوضات مع الكيان الصهيوني لأن هذا يعني وضعها بقائمة الذين باعوا القضية الفلسطينية، وندعوها إلى عدم إعطاء مزيد من الوقت لـ"إسرائيل"، لفرض مزيد من الأمر الواقع على الأرض في الضفة الغربية وخاصة في القدس ومحيطها.
- كما ندعوها لمراجعة سياسية وفكرية

جادة لعملية التفاوض، وجدواها الحقيقية، حتى لا تكون تحت غطاء لممارسات الاستيطان والتهويد الإسرائيلية-عملية بناء الحقائق على الأرض، وإعطاء الأولوية لإعادة ترتيب البيت الداخلي الفلسطيني وتحقيق المصالحة والوحدة الوطنية من أجل بلورة الخيار البديل في مواجهة الخطط والمشاريع الإسرائيلية.

• ندعو جماهير شعبنا الفلسطيني في الأرض المحتلة والشتات للخروج في مظاهرات غضب رفضاً لتصفية القضية الفلسطينية ورفضاً للغطاء عن عباس ومفاوضيه الذين وصل بهم الحد إلى أن يكونوا خطراً على الشعب الفلسطيني ومستقبل قضيتهم.

• ندعو جماهير الأمة العربية والإسلامية إلى هبة شعبية من أجل المسجد الأقصى الذي بات على شفا التهويد بفعل ممارسات الاحتلال من جهة وبفعل المفاوض الفتحاوي من جهة أخرى.

• ندعو فصائل الشعب الفلسطيني بما في ذلك فصائل منظمة التحرير إلى إصدار موقف موحد رافض لنهج التفریط ومؤكد على ثوابت الشعب الفلسطيني، كما ندعوهم إلى تعرية قرار ما يسمى بمنظمة التحرير الداعية إلى التفاوض باعتباره لا يمثل إلا الموقعين عليه، كما ندعوكم للانسحاب مما يسمى باللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير.

• نطالب جامعة الدول العربية إلى تحمل مسئولياتها تجاه القضية الفلسطينية وإلى سحب أي غطاء تقدمه للمفاوض الفتحاوي باعتباره لا يمثل الشعب الفلسطيني، كما ندعوهم إلى العودة إلى الشعب وممثليه الحقيقيين عند اتخاذ قراراتهم.

• نطالب الدول العربية بتحمل مسئولياتها في تحرير فلسطين التي ضاعت واحتلت أمام أعينهم أثناء ولايتهم على القضية الفلسطينية كما ندعوهم إلى عدم دعم الشعب الفلسطيني في مقاومته ضد الاحتلال.

#### آراء ومدخلات النواب

**النائب محمد فرج الغول** شكر اللجنة السياسية على هذا التقرير وقال إن إقدام المفاوضين مع إصرارهم على فشل المفاوضات يعتبر

وأشار موسى أنه من هذا المنطلق لا بد من إعادة الاعتبار لمرجعية وطنية حقيقية تعبر عن شعبنا الفلسطيني واعتبار المرجعية القائمة هي مرجعية غير ممثلة له بعد أن أصبحت أداة من أدوات إخضاع شعبنا للصهيانية، موضحاً أن سلطة الحكم الذاتي لم تعد مرجعية معتمدة باعتبار أنها مرجعية لاتفاقيات باطلة مع الكيان الصهيوني، ولا بد من وجود مرجعية وطنية ممثلة لكل القوى الوطنية، موصياً باعتماد المقاومة والكفاح المسلح أسلوباً وحيداً لتحرير فلسطين وألا يعتمد مبدأ التفاوض مع العدو الصهيوني لأنه قائم على أساس الاعتراف بإسرائيل.

ودعا موسى لمحاكمة محمود عباس لأنه ثبت أنه خلف كل النكبات والتعاون الأمني وتعزيز الانقسام، مطالباً بحل الأجهزة الأمنية في الضفة التي أصبحت أداة في يد المحتل.

**أما النائب د. سالم سلامة** فأكد أنه ليس هناك مولود خداج وليس هناك حملا في هذه المفاوضات، فإسرائيل تقيم استيطانها في القدس وتهدم بيوت أهلنا ليس في القدس فحسب بل في نابلس وكل مدن الضفة وتريد توسيع مستوطناتها.

وأشار سلامة إلى أن المعطيات التي وصل إليها شعبنا أن حكومات إسرائيل دخلت

جريمة كبيرة ومؤامرة على شعبنا والتفاف عل حقوقه المشروعة، مؤكداً أنهم غير مفاوضين من الشعب وأن لايتهم انتهت وأي تصرفات منهم لا تلزم أحداً من شعبنا فهي مفاوضات عبثية بلا قدس وحق عودة ولا مرجعية شعبية ولا فصائلية في ظل جر العرب لغطاء شكلي مزيف تحت ضغط أمريكي بشروط إسرائيلية وفق مزاج نتيناهو.

ودعا الغول للتأكيد على التالي:

– أن المرجعيات والمؤسسات الشرعية المجلس التشريعي والحكومة الفلسطينية وغيرها من المؤسسات تدين المؤامرة الجديدة على شعبنا وأن المفاوضات الفلسطينية غير مفوض منها وإن أي توقيع على اتفاقيات غير ملزمة لشعبنا

– دعوة الحكومة الإعلان عدم شرعية المفاوضات المزيف من شعبنا وإن أي اتفاقيات لا تلزم أحد من شعبنا

– فضح جرائم المفاوضين غير المفاوضين أمام شعبنا وتحملهم المسؤولية الكاملة عن التداعيات الخطيرة على هذه الخطوات التي لا تخدم إلا الاحتلال

– جلب المفاوضين وتقديهم للمحاكمة الفلسطينية بتهم انتحال الشخصية والقيام بإعمال تقاوضية بدون تفويض من الشعب وتهم التخاير الأمني مع الاحتلال والخيانة العظيمة مع الاحتلال الصهيوني.

– مطالبة الفصائل وأبناء شعبنا في الضفة باستئناف العمل الجهادي ضد الاحتلال وأذنايه.

**النائب يحيى العبادسة** أكد أن السرد التاريخي الصحفي غلب على التقرير الذي لم يعالج أسس القضية في الأساس، ولذلك أوصى بأن يكون ضمن التوصيات وضع

استراتيجية وطنية شاملة تعيد القضية إلى موقعها الصحيح وإعادة القضية لعمرها العربي والإسلامي، مشدداً على أن القضية الفلسطينية هي قضية أرض مغتصبة ولذلك فإن كل ما وقع من هؤلاء يعتبر باطلاً بكل معنى الكلمة ولا بد أن يشار في التوصيات

أن كل الاتفاقيات السياسية باطلة بالمطلق لأنها هي التي تعطي غطاء لكل المفاوضين والتعاون الأمني وتجييف المنابع وقوى المقاومة داخل شعبنا الفلسطيني.

وأشار موسى أنه من هذا المنطلق لا بد من إعادة الاعتبار لمرجعية وطنية حقيقية تعبر عن شعبنا الفلسطيني واعتبار المرجعية القائمة هي مرجعية غير ممثلة له بعد أن أصبحت أداة من أدوات إخضاع شعبنا للصهيانية، موضحاً أن سلطة الحكم الذاتي لم تعد مرجعية معتمدة باعتبار أنها مرجعية لاتفاقيات باطلة مع الكيان الصهيوني، ولا بد من وجود مرجعية وطنية ممثلة لكل القوى الوطنية، موصياً باعتماد المقاومة والكفاح المسلح أسلوباً وحيداً لتحرير فلسطين وألا يعتمد مبدأ التفاوض مع العدو الصهيوني لأنه قائم على أساس الاعتراف بإسرائيل.

**النائب د. يوسف الشرافي** على أن سلطة فتح حاربت الله ورسوله، ولم تكتف بإعلان الحرب على المقاومة بل أعلنت الحرب على مراكز تحفيظ القرآن التي أغلقتها ومنعت الخطباء وسجنت الأئمة، قائلاً: "أما عن المفاوضات فإن هذا الخيار الخبيث قد جرب بلا فائدة، ولا شك أن عودة سلطة فتح مع الاحتلال خطأ فادح بل خطيئة مرتكبة بحق القضية، بل هي تصفية حقيقية للقضية الفلسطينية، فلا عذر للمفترين أن يخضعوا للضغوط الخارجية، وأبناء شعبنا يعلمون أن عدونا لا نهاية لمطالبه وأنه استطاع أن يخضع الثلة المارقة، وأن العدو أراد من المفاوضات أن يغطي على جرائمه ويمهد لجرائم قادمة ضد المقدسات والإنسان الفلسطيني".

وأكد الشرافي أن هذه المفاوضات فاقدة للشريعة الوطنية، وأن المقاومة وحدها كفيلة بإرجاع الحقوق وأن على المقاومة أن تقول كلمتها، داعياً أحرار فلسطين أن يقولوا كلمتهم وسيسجل التاريخ ما يقولون.

**في السياق أوضح النائب مشير المصري** أنه إذا كانت المفاوضات تستأنف قريباً فإن التعاون الأمني لم يتوقف، وأن المفاوضات هي هرولة وراء السراب وبيع أوهام لشعبنا من جديد، وهي إمعان في إذلال المفاوض

باتخاذ سياسة الانبطاح أمام الأجندة الأمريكية، مؤكداً أن استئنافها في شهر رمضان هو استخفاف بمشاعر المسلمين فيما عباس لا يرى بديلاً عن المفاوضات إلا المفاوضات.

وطالب المصري حركة فتح برفع يدها عن المقاومين في سجونها، وأن ترفع الجامعة العربية يدها عن المفاوضات وأن لا تكون سبباً في تكريس الانقسام، مؤكداً أن عباس وفريقه لا يمثلون الشعب بل يشكلون أقلية أمام الإجماع الوطني، وأن منظمة التحرير لا تشكل مرجعية للشعب، داعياً للإسراع في إعادة هيكلتها على أسس وطنية.

**من جهته أكد النائب م. إسماعيل الأشقر** أن لجنة المبادرة العربية للسلام قالت أنها ستذهب لمدة أربع شهور فقط للمفاوضات غير المباشرة ثم يكون التقييم لكن يبدو أن القرار الأمريكي كان أقوى منهم، مؤكداً أن عباس غير مخول شرعياً ولا دستورياً للمفاوضات وأن الحقوق والثوابت مقدسة وغير قابلة للتفاوض وأن سلطة رام الله أصبحت سلطة أمنية وظيفية هدفها خدمة الاحتلال وتنفيذ أجندته في صناعة الفلسطيني الجديد المتسلخ عن أرضه ووطنه.

وأشار الأشقر إلى أن الذهاب للمفاوضات العبيثة بعد أكثر من عقدين من الزمن هي جريمة وطنية ترتقي للخيانة العظمى ومحاكمة المفاوضين في المحاكم الفلسطينية باعتبارهم خارجين عن الصف الوطني، مؤكداً أن تفعيل المقاومة هو الأسلوب الأفضل للرد على المفاوضين وإثبات لعدو أن شعبنا لن يفرط في حقوقه مهما بلغت التضحيات.

ورأى أن توضع مادة لجميع المدارس والجامعات تؤكد فيها على حقوق وثوابت الشعب والمقدسات الغير قابلة للتفاوض، موجهاً التحية لأهلنا في القدس، وخاصة النواب، على صمودهم الأسطوري وثباتهم على حقوقهم، مؤكداً أن القدس تتعرض الآن لأكبر حملة تهويد صهيونية تستوجب من العالم أن يكون على قدر المسؤولية خاصة من المسلمين.

**بدوره شدّد النائب د. يوسف الشرافي** على أن سلطة فتح حاربت الله ورسوله، ولم تكتف بإعلان الحرب على المقاومة بل أعلنت الحرب على مراكز تحفيظ القرآن التي أغلقتها ومنعت الخطباء وسجنت الأئمة، قائلاً: "أما عن المفاوضات فإن هذا الخيار الخبيث قد جرب بلا فائدة، ولا شك أن عودة سلطة فتح مع الاحتلال خطأ فادح بل خطيئة مرتكبة بحق القضية، بل هي تصفية حقيقية للقضية الفلسطينية، فلا عذر للمفترين أن يخضعوا للضغوط الخارجية، وأبناء شعبنا يعلمون أن عدونا لا نهاية لمطالبه وأنه استطاع أن يخضع الثلة المارقة، وأن العدو أراد من المفاوضات أن يغطي على جرائمه ويمهد لجرائم قادمة ضد المقدسات والإنسان الفلسطيني".

وأكد الشرافي أن هذه المفاوضات فاقدة للشريعة الوطنية، وأن المقاومة وحدها كفيلة بإرجاع الحقوق وأن على المقاومة أن تقول كلمتها، داعياً أحرار فلسطين أن يقولوا كلمتهم وسيسجل التاريخ ما يقولون.

**في السياق أكد النائب محمد أبو جحيشة**

أنهم يواجهون تفوقاً من سلطة رام الله وأنهم ضحية للتنسيق الأمني، ويلاحقون في أنفسهم وأبنائهم.

وتابع: "هذه المفاوضات يتجلى فيها حكم القوي على الضعيف وتفتقد لأجندة وطنية ومرجعيات وطنية، وهي تعتبر إجهاضاً للحقوق الفلسطينية، وهي تنفيذ للشروط والإملاء الصهيونية والأمريكية في الوقت الذي تتعالى فيه وتيرة الاستيطان والتهويد، فلم نجن من هذه المفاوضات أي شيء حتى حازراً واحداً من الحواجز المنتشرة في الضفة لم يرفع، مما يوجب التوقف عن هذه المفاوضات العبيثة".

**أما النائب هدى نعيم** فأكدت أن المفاوضات يقوم بها قلة مارقة من شعبنا وأن النواب هم الأمانة على الشعب فلا يعقل أن يكون ردنا على هذه الجريمة الاكتفاء بالشجب والاستنكار، مشددة على أننا سنظل عاجزين عن أي فعل فيما هؤلاء المارقين يأخذون القضية لهاوية والمزيد من الضياع حيث أصبح التفاوض جزءاً من مشروعهم وليس وسيلة للحل.

وأكدت أن ما يجري في الضفة استنساخ فلسطيني جديد لا يؤمن بالمقاومة وأنه يجب تشكيل بديل قوي يجمع كل الوطنيين ويسحب الشرعية عن هؤلاء المرتزقة، متسائلة: "ماذا ننتظر في ظل تأمر عربي وانحياز دولي؟" مؤكداً أن الأمر يحتاج في هذه اللحظة من كل فصائل المقاومة القيام بعمل فعلي للتخلص من هؤلاء المفاوضين كمرجعية فلسطينية.

**بدوره شكر النائب د. خميس النجار** اللجنة السياسية على هذا التقرير، موضحاً أن ما وصلنا إليه من المفاوضات لم يشهد التاريخ لها مثيلها على الإطلاق وأن المفروض في كل طرف مفاوض أن يعتمد على عوامل القوة، أما المفاوضات الفلسطينية فإنه يقوم بتدمير عوامل القوة، فماداً ينتظر المفاوض الفلسطيني من نتائج؟

وقال النجار إن ما يتعرض له شعبنا لا يخفى على أحد ومخالف لكل عرف دولي و وطني، قائلاً لأجهزة الأمن في الضفة: لا هنيئاً لكم في الإفطار الجماعي الذي يقدم لكم من قادة الاحتلال، موضحاً أن المفاوضات جلبت لشعبنا عدداً كبيراً من الماسي، وأن شعبنا يكسب فقط وعوداً وهمية.

وتساءل قائلاً: "ماذا استفادت حكومة الاحتلال من أمن غير مسبوق ومن يؤمنه سلطة رام الله وشطب جزء من الميثاق وتوسيع واستيطان ودخول للعالم الإسلامي من مختلف الطرق من تطبيع وعلاقات اقتصادية وسياسية؟

**واختتم النائب د. يونس الأسطل** بالتأكيد على عدم استغراب كل ما يصدر عن ما يسمى سلطة الفلسطينية منذ أسلو حتى اليوم، فهذا هو التعاون الأمني الذي سمّاه القرآن الكريم أخوة بين المنافقين واليهود، فتبادل الأدوار، بل هو المصير المشترك، وما يجري هو أن الطرف الفلسطيني يحاول تمرير السياسة الصهيونية التي هو مؤمن بها ومصالحته فيها، لذلك أن المنافقين يعتقدون أن العزة تقوم بالانضمام إلى القوي مادياً، فنحن أمام لاعبين في فريق واحد وليس بين طرفين يتقاضيان وإن من حكمة الله أن يميز الخبيث من الطيب، فالصوم الحقيقي هو الصوم عن محارم الله المؤبدة وإن التنازل عن حقوقنا هو من المنكرات.

ودعا الأسطل إلى أن تكون المراهنات على الشعوب العربية والإسلامية وليس على الأنظمة التي تمد بعضها بحال القوة للصهيانية.

وفي ختام الجلسة تم إقرار تقرير اللجنة السياسية مع التعديلات.





## حرب على القيم والدين والفضيلة واستئصال وإلغاء للأخر الوطني

# ماذا وراء الحملة الأمنية الشعواء التي تشنها سلطة رام الله ضد عوائل النواب واستهدافها للقيم والرموز الدينية في الضفة الغربية؟

**د. سلامة: نهج رام الله يخدم الأعداء ويدفع الوضع الداخلي نحو التفسخ والتداعي والانهييار.. وإحياء المقاومة أفضل الردود**



**أبوجحيشة: يؤسسون لشريعة الغاب.. وعزل الإسلاميين عن مراكز التأثير أبرز الأهداف.. والشعب مطالب بالثورة على جلاديه**



**د. عبد الجواد: يكرسون الفرقة واليأس لإرضاء الصهاينة والأمريكان.. ومطلوب دور فصائلي فاعل في وجه الهجمة السلطوية**



**"التغيير والإصلاح": سلطة فتح تشن حربا على الدين.. وشعبنا لن يقف عاجزاً أمام من يستهدف دينه وقيمه وأخلاقه**



الأبرياء الذين يدفعون ضريبة الانتماء والإخلاص لهذا الوطن وقضيته العادلة.

"البرلمان" استطاعت رأي مجموعة من النواب حول أهداف ومرامي الحملة السلطوية الهادفة التي تعتمل في أرض الضفة الغربية المستباحة صهيونيا، والآثار والتداعيات التي تخلفها على الجبهة الداخلية، وسبل مواجهتها للحفاظ على الوضع الفلسطيني من التفسخ والانهييار تحت بساطير سلطة رام الله وأجهزتها الخادمة لأمن الاحتلال والمشمولة برعايته، فكان هذا التقرير.

بلغت الحملة الأمنية التي تشنها سلطة رام الله وأجهزتها الأمنية بحق عوائل النواب وأنصار حركة حماس وجماهير المواطنين وضد القيم والمعاني والأخلاق والرموز الدينية في الضفة الغربية حدا خطيرا بدت معه الضفة مقبلة على حالة من الحسم العلماني لكل ما هو إسلامي وقيمي، فقد تسارعت وتيرة النهج الأمني وتجلياته الخطيرة خلال الأيام الأخيرة لتفتح مرحلة جديدة من مراحل العمل الأمني القمعي البشع الذي يصب بالغ حممه وإجرامه على رؤوس

### خدمة للأعداء

وحول أهداف ومرامي سلطة رام الله من حملتها الشرسة ضد عوائل النواب والمواطنين واستهداف القيم والأخلاق والرموز الإسلامية أكد النائب د. سالم سلامة أن ما تقوم به سلطة رام الله ضد الخطباء والعلماء يضعها في صف الأعداء وأنها تقدم لهم خدمة في تجهيل شعبها، لذا هم يقومون بما يريده الصهاينة من جعل البلاد تقف على رأسها بدلا من قدميها، مشيرا إلى أن الأصل في هذه السلطة التي ربطت نفسها ومصيرها بمصير يهود أن تراجع نفسها، كيف وهي التي تزعم أنها كانت وما زالت ممثلة للشعب الفلسطيني المرباط المقاوم المحتلة أرضه والمدنسة مقدساته.

وتساءل سلامة باستنكار: "كيف لهذه السلطة أن ترضى أن تكون أداة لهذا المستعمر الذي قتل القادة والشهداء وما زال ممعنا في قتل المزيد ولم يرحم صغيرا ولا كبيرا ويهدم البيوت ويلقي بأصحابها على قارة الطريق، ولم يحترم خيار الشعب الفلسطيني، فهو يعتقل نوابه ويبيدهم عن مواطنيهم الذين انتخبوهم وعن مقدساتهم ويسحب هوياتهم وما زال يحضر الحضريات تحت المسجد الأقصى بحجة البحث عما يسند زعمه من الهيكل المزعم وفتح أنفاق للسكك الحديدية تحت المسجد الأقصى حتى وصل الأمر أن الأموات الذين لهم آلاف السنين لم يسلموا من شره، فما هو يستهدف قبورهم على جثثهم كما فعل في مقبرة مأمون الله في الوقت الذي وافقت فيه السلطة على استئناف المفاوضات العنيفة المباشرة حيث أعطت له الغطاء في أن يستمر في تهويد البلدات وتسمين المستوطنات حتى أنه غير أسماء الشوارع والمدن والقرى والبلدات؟!"

### عزل للإسلاميين

في ذات السياق أكد النائب محمد أبو جحيشة أن سلطة رام الله تشن بواسطة ما يسمى الأجهزة الأمنية في محافظات الضفة الغربية حملة مسعورة على الحركة الإسلامية ونوابها والمتعاطفين معها، فضلا وحسبا وإغلاقا للمؤسسات ومنعا من تجديد رخص السواقة ومنعا من التوظيف، لدرجة أن أفراد هذه الأجهزة يستغلون مراكزهم لإدخال الرعب في نفوس المواطنين، وإبداء بذاءتهم وسوء أخلاقهم لإسقاط بعض المواطنين خصوصا ممن يتقدم من الإنثا للوظائف الجديدة، ووضعهم معايير فتوية حزبية كأساس للتوظيف بحيث يقتصر ذلك على

لون واحد ممن هو منهم أو يسبح بحمدهم ويصمم لهم فيخضعوهم لما يسمى المسح الأمني، مشيرا إلى أنهم بذلك يستهدفون عزل الإسلاميين أو من يتعاطف معهم عن مراكز التأثير في الجامعات والمدارس والمساجد والمؤسسات ووسائل الإعلام واختيار زمرة من الجبهة في هذه الميادين لتخريب الناشئة وتعبئة ذاكرتهم بالقشور. وأضاف أبو جحيشة أنهم استهدفوا كذلك المساجد وعمارها عبر جدولة الخطب وإعطائها مكتوبة والتهمج على العلماء والعاملين ومنع قراءة القرآن وإقامة الصلاة في مكبرات الصوت إرضاء للمحتل ومنعوا مراكز حفظ القرآن والإفطارات الجماعية والمحاضرات والندوات واقتحام المساجد لفضها ومنعوا الاحتفالات بالمواسم الدينية والمناسبات الوطنية وقصروها على مهرجانات فتوية يقصد منها الترويج للذات وتسميم عقول وأفكار الحاضرين ومنعوا المخيمات الصيفية الإسلامية التي تربى على الفضيلة وقصروها على مخيمات فتوية نفوس الناشئة وسمحو لما يسمى بالتوجيه السياسي باقتحام المدارس قصدا لتتشويه سمعة الإسلاميين والترويج للفصل الذي ينتمون إليه وكان الجاهلية الأولى عادت من جديد.

وأشار أبو جحيشة إلى منع النواب من التواصل مع شعبيهم واستشعار همومه إلا مغالبة رغما عن أنوفهم وإصدار القرارات الجائرة بمنعهم من الخطابة أو حتى محاولة تكميم المتفوقين من الطلبة واعتقال من يصاحبهم ويرافقهم في تنفيذ بعض المهمات، واعتقال أبنائهم وذويهم وتفتيش بيوتهم ومكاتبهم بهدف إيجاد فجوة بين النواب وبين من انتخبهم ليوحوا لهم بأن هؤلاء الذين انتخبوهم لا تهمهم لا مصلحتهم ولا يشعرون بكم وأنهم استغلواكم ليصلوا إلى أهدافهم. ومنعهم من زيارة المعتقلين السياسيين وإحياء لهم بأن النواب لا يهتمون إلا بأنفسهم، موضحا أنه حتى عند مشاركتهم في بعض البرامج على الفضائية الفلسطينية فإنهم لا يمكنوهم من الحديث بحرية ويقطعوا عليهم الكلام ويختارون لمواجهتهم ممن يتصفون بعدم الموضوعية وبالحقد إذ أن مقدم البرنامج يفترض فيه الحيادية فإذا هو خصم معين لم يواجههم ممن يتصف بعدم الموضوعية والغرور.

### إرضاء للصهاينة والأمريكان

بدوره أكد النائب د. ناصر عبد الجواد أن هدف هذه الحملة المسعورة يكمن في إرضاء الجهات الأمريكية والصهيونية، وتعزيز التقارير الدورية التي ترفع إلى دايتون ومولر وفريقهم عن إنجازات السلطة وأجهزتها الأمنية، كي تضمن استمرار الدعم المالي والسياسي والأمني، وتحصيل وزيادة الامتيازات التي يتمتعون بها حاليا كئمن لهذه الحرب على الحركة ومجاهديها ورموزها ونوابها.

### نحو الانهييار الداخلي

وعن الآثار والتداعيات التي تخلفها هذه الحملة على شعبنا الفلسطيني أكد النائب سلامة أن سلطة رام الله وأجهزتها تقدم خدمة جليلة للعدو ما كان يحلم بها وتدفع الوضع الفلسطيني الداخلي نحو التفسخ والتداعي والانهييار، مستائلا: "ألم تر أن مسئولتي جيش العصابات الصهيوني يقرون بأن الأمن الذي حصل لهم في مفتصات الضفة وشوارعهم الالتفافية وما يسمى بالتنسيق أو التعاون الأمني لم يسبق له مثال أو مثيل في تاريخ الصهاينة، وكيف جندت الصهيونية سلطة أو سلو بربطها بمرتبات عناصرها بأن تكون خادمة لأمنهم، محافظة على مقنصباتهم، مقاومة لكل ما يريد مقاومة العدو أو من يصرخ بكلمة يبين فيها ظلم الظالمين؟!"

وتابع باستنراب قائلا: "هل هناك خدمة أجل من هذه الخدمة تقدم للأعداء، ورغم ذلك فكم ممن مرة زعموا أنهم لم يعودوا للمفاوضات المباشرة وغير المباشرة حتى يقف تغول الاستيطان ولم يقف تغول الاستيطان وعادوا يخدمون العدو مع العلم أن الخيانة والتنسيق الأمني "العمالة" لم تتوقف لحظة، ففي عملية الخليل الجهادية ما قبل العملية الأخيرة بالأمس استطاع الأمن الوقائي في الضفة الغربية أن يقدم المعلومات ويساعد في اعتقال أفراد الخلية على طبق من الخيانة والنجاسة لقاء بقاء مرتباتهم سارية المفعول".

ومضى سلامة قائلا: "أرئيتم كيف ربطوا أمن مستوطناتهم بمرتبات سلطة أو سلو، فهذه هي نتيجة الحرب على المسلمين في رام الله، مؤكدا أن من يعادي شعبه ويقف في صف العدو ضد شعبه لحري أن يثور عليه شعبه وأن يتخلص منه مع تخلصه من الأعداء.

### استئصال وإلغاء للأخر

من جهته أشار النائب أبو جحيشة إلى أن لهذه الخطة الدايتونية والمصرية آثارا سيئة من

وعندها سيسقط مشروعهم الأمني مع سلطة أو سلو مع الرجال الذين صنعهم دايتون، مع الاستمرار في الثبات على حقوقنا وعدم التنازل عنها مهما كلفنا ذلك في سبيل تحقيق حق العودة وإقامة الدولة والتعويض عن المأساة التي سببها الصهاينة لشعبنا في تشريد وتعذيبه على مدى أكثر من ٦٢ سنة، ولا بد من إقامة دولتنا بعاصمتها المقدسة القدس، موضحا أن هذه هي بعض الخطوات المطلوبة للرد على سلطة أو سلو ورجال دايتون الذي صنعهم لكي يشكل الفلسطيني الجديد الذي يقبل بيهودية الدولة ويكون ذليلا وخادما للصهيونية العالمية وجسرا تمر عنه الصهيونية إلى باقي الدول العربية والإسلامية.

### ثورة على الجلاد

أما النائب أبو جحيشة فأكد أن المطلوب وطنيا تجاه هذه الخطوات التعسفية والحرب الاستئنافية أن ترفع فصائل العمل الفلسطيني عقيرتها وتطالب بالتوقف عن هذه الممارسات والأ تكون أصفارا، وأن تغلب المصلحة الفلسطينية على مصلحة الذات وأن تتحرر بعض وسائل الاعلام من التبعية وأن تسمح للأصوات النقية بالظهور من خلالها، وأن تقف الدول الداعمة عن دعمها للأجهزة القمعية وأن تنتفض ما يسمى بالشرعية الدولية وأن تتوقف عن الكيل بمكيالين وأن تتوقف الدول العربية -التي تقدم الغطاء للقمع والمباحثات والاستسلام- عن دعمها وتشجيعها لقيادة الامر الواقع حتى تكون أمام موقف المصارحة لشعبها بفشل النهج التسووي والتصفوي للقضية الفلسطينية وأضاف أبو جحيشة أن الشعب مطالب أيضا بأن يثور على الجلاد فإنه لن يخسر إلا القيد، وأن يستشعر أن الموت في ميدان الحقيقة وميدان العزة خير له من العيش في ظل القيد والهوان والاستحمار.

### دور فصائلي مطلوب

فيما رأى النائب عبد الجواد أن من الصعوبة بمكان وقف ما يحدث في الضفة الغربية من حملة شعواء على الحركة الإسلامية، ما دامت هذه الحملة هي الثمن الذي يجب على السلطة أن تدفعه مقابل كل الامتيازات التي تتمتع بها، خاصة أن البديل هو عودة الأغلبية البرلمانية (الحركة الإسلامية) للحكم في السلطة، حسب ما ينص القانون الأساسي الفلسطيني، وهذا ما لا تريده أمريكا ولا العدو الصهيوني الذي يتحكم في الوضع في الضفة، مستدركا أن المطلوب من الشعب

الناحية الوطنية والسياسية على المجتمع الفلسطيني باعتبار أنها محاولات استئنافية وإلغاء للغير واستفراد بالقضية الفلسطينية وتضييع لحقوق الشعب في أرضه ووطنه تمهيدا لطغيها والغائها باختزها في رتب ورواتب ومكاتب وبسط حمراء وذلك بإجراء مباحثات سلمية بغير مرجعيات وطنية ورفض لكل صوت معارض ومحاصرته، لا بل وقمعه وتخويفه حتى تخلوا الساحة لهم بتكميم الصوت المعارض واستغلال للقانون ولي نغقه ليتناغم مع أفكارهم ومواقفهم وعدم احترامهم لهذا القانون بعدم تنفيذ قرارات المحاكم بشأن الفصل والإفراج عن المعتقلين وإعادة المؤسسات إلى أهلها الشرعيين وعدم تمكين المؤسسات الحقوقية من تأدية واجباتها ومن الاستماع لشكواها، مؤكدا أنهم بهذا يؤسسون لشريعة الغاب والاستتواء بالسلطة القائمة على المال المستاجر والاستناد إلى المحتل قاصدين تربية الجيل على الجبن والخون والرضى بالامر الواقع وعدم رفع العقيرة بالانتقاد. لكن الثقة بالله أن يرتد ذلك إلى نحورهم وأن ينقلب السحر على الساحر.

### تكريس للفرقة ونشر لليأس

إلى ذلك أكد النائب عبد الجواد أن هذه الحملة تستهدف زيادة الفرقة والخلاف بين أبناء الشعب الواحد، وقصدان كل أوراق القوة التي يملكها الشعب الفلسطيني للمطالبة بحقوقه وتحقيق أهدافه، وإلقاء اليأس في قلوب عامة الناس من إمكانية تحقيق هذه الحقوق ثم إلقاء الناس عن قضاياهم المصرية، وإشغالهم بقضايا ثانوية عن الاحتلال وجرائمه، خاصة فيما يتعلق بالقدس وحملة تهويدها وطرده سكانها ونوابها واستهداف المسجد الأقصى وترسيخ المستوطنات وتعزيزها كي تبقى دائمة، مشيرا إلى أن النتيجة الأهم لهذه الحملة هو فقدان كل إمكانية لتعود الضفة الغربية ساحة للصراع مع الاحتلال في المستقبل، حتى ولو حدث حدث كبير كهدم الأقصى لا سمح الله.

### إحياء المقاومة واستمرار الصمود

وحول المطلوب وطنيا من أجل مواجهة هذه الحملة وهذا النهج الأمني الخطير الذي يسود الضفة الغربية حاليا أكد النائب سلامة أن المطلوب هو أن نمشي بخطوات منها لنفض هؤلاء وبيان إجرامهم في حق شعبيهم وأمتهم، ولا بد من إحياء المقاومة ضد العدو، فهذه تعد أكبر ضربة للمشروع الصهيوني،

الفلسطيني في الضفة وقواه السياسية خاصة الفصائل الأخرى أن تقوم بواجبها الوطني لكبح جماح هذه الحملة التي لا يستفيد منها إلا الأعداء، فالفصائل كلها مقصرة جداً في القيام بهذا الواجب، وتكتفي بالتفحرج على ما يحدث، بل وبعضها يبدو أنه راض بهذا الواقع مع الأسف، ثم الاستمرار في فضح هذه الإجراءات القمعية في الضفة من خلال الإعلام والمؤسسات والحقوقية والإنسانية المحلية والدولية.

### حرب على الدين

وكانت كتلة "التغيير والإصلاح" أكدت أن "سلطة فتح" تمنع في حربها على الدين ورموز الشريعة في الضفة الغربية المحتلة، وتفتح في الوقت نفسه أبواب الفساد على مصراعيها

وقالت الكتلة في بيان لها الأحد (٢٩-٨): "لم تكف سلطة فتح بهرولتها نحو المفاوضات المباشرة والتهت نحو استجداء الاحتلال بالتنسيق الأمني، وسعيها الحثيث لاجتثاث واستئصال المقاومة عبر الاعتقالات السياسية، والاستدعاءات وملاحقة المقاومين والتبادل والتقسام الوظيفي بين سلطة فتح والاحتلال الصهيوني، فلم تتوان في تطبيق الأجندة الصهيونية والأمريكية ومحاربة الدين والمساجد عبر إغلاقها لمراكز تحفيظ القرآن ولجان الزكاة وتسويقها وتأخيرها لسنوات، واختطاف الأئمة والخطباء والزج بهم تحت سياط التعذيب حتى قضى بعضهم نحبه في سجونها".

وأكدت أن تلك السلطة "فتحت أبواب الفساد على مصراعيها، بمنح التراخيص للملاهي الليلية والمراقص وكازينو أريحا وغيرها، لتكتمل هذه الحرب الدينية بمنعها للعلماء ورموز الشريعة من تأدية دورهم الدعوي والتربوي"، مشيرة -إلى أن سلطة "فتح" أقدمت مؤخرا على منع ما يقارب سبعة عشر نائبا من رموز الشريعة في الضفة الغربية من اعتلاء المنابر، والذين مضى على بعضهم عقود طويلة وحتى في زمن الاحتلال، من منطلق مواقفهم ومسؤولياتهم كعلماء وأئمة وخطباء: في إعلان حرب واضحة على التيار الديني وضرب السواز الإيماني في أوساط شعبنا وإبعاد الناس عن المساجد". ودعت الكتلة سلطة "فتح" -إلى "التعقل وعدم التساوق مع الاحتلال والكف عن هذه المؤامرة الصهيونية والفتحاوية، مؤكدة أن شعبنا الفلسطيني لن يقف عاجزا أمام من يواجهه في دينه وقيمه وأخلاقه".



## من وحي آية

### المفاوضات المباشرة سِفاخ

عقيم، أو وليد زعيم من

فُحشِ المعاشرة

النائب:

د. يونس الأسطل



"الَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ نَافَقُوا يَقُولُونَ لِإِخْوَانِهِمُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَئِنْ أُخْرِجْتُمْ لَخُرْجَتُمْ مَعَكُمْ وَلَا نَطِيعُ فِيكُمْ أَحَدًا أَبَدًا وَإِنْ قُوتِلْتُمْ لَنَنْصُرَنَّكُمْ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ"

(الحشر: ١١)

بما يُعدُّ مذكرة جُلِبَ تَمَّ استدعاء عباس وجوقة التفافض إلى واشنطن؛ للشرع في المفاوضات المباشرة؛ بهدف تصفية ما تبقى من القضية الفلسطينية، لاسيما فيما يتعلق بالإقرار بيهودية الدولة، وما ينطوي عليه من إلغاء حقّ العودة للأجنيين الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم، وإعطاء الصهاينة الحقّ في ترحيل ما يُسمى بعرب (٤٨)، وهم يكادون يناهزون مليوناً ونصف المليون عربي ومسلم، ولن تنقطع أطماع الصهاينة بذلك، فربما يُبَيَّنُونَ أن يفرضوا علينا تعويضهم عن استلابنا لفلسطين منذ الفتح الإسلامي وإلى اليوم، مادام زمرة محسوبة علينا قد أقرروا بحقهم الخالص في أربعة أخماس فلسطين، وهم يفافضون على الخمس الأخير؛ ليحصلوا منه على كائنات معزولة بالحواجز العسكرية، ومطوقة بالمستوطنات، ويتولى فيها السفلة الفجرة النيابة عن الاحتلال في محاربة الدين والمقاومة على حدّ سواء.

وقد ذهب المعلقون على المفاوضات المباشرة إلى ما يشبه الإجماع على أنها لا يُرجى منها شيء للشعب الفلسطيني، وأنها تجيء في إطار انتهاز الصهاينة للفرصة السانحة للظفر بإقرار سلطة الرواتب والأعلاف بحق الصهاينة في فلسطين ككل فلسطين، بينما يذهب زبائن أو سلو إليها راغمين؛ لئلا يجري نعيّ السلطة، والاعتراف بخطأ المراهنة على التفافض، أو خطره؛ فإن ذلك يعني تشييع حركة فتح، واصطفاف الشعب خلف حركة حماس، وخيار المقاومة.

والحقّ أننا لسنا أمام فرقتين يختصمون، إنما هو الفريق الواحد الذي يحاول أن يصور فيلماً عن الاشتباك التفافضي، دون أية أوراق قوة، ولو أرادوا انتزاع بعض الحقوق لأعدوا له غدة، ولكنهم قوم بفِرْقُون.

إن هذه الآية من سورة الحشر تُعْجِبُ من حال المنافقين الذين إذا لقوا الذين آمنوا قالوا: آمنا، وإذا خلوا إلى شياطينهم قالوا: إنا معكم، إنما نحن مستهزئون، وتُخَيِّرُ أنهم يقولون لليهود بحكم الأخوة القائمة بين الفريقين، لئِنْ أُخْرِجْتُمْ بالجملة عن المدينة لخُرْجَتُمْ مَعَكُمْ، ولا نطيع في خذلانكم أحداً أبداً، وإن قُوتِلْتُمْ لننصرنكم، فمسيرنا ومصيركم واحد؛ إذا قُوتِلْتُمْ وقفنا ندافع عنكم، وإذا هُزِمْتُمْ، وتَحَمَّ الرحيل؛ فلن نتركم تخرجون وحكمكم، فلسوف نقرر الرحيل معكم، ولن نلتفت إلى ناصح يدعونا للتخلي عنكم.

وقد ختم الله جلّ جلاله الآية بالشهادة بكذب النافقين، ففي قلوبهم مرض، فزادهم الله مرضاً، ولهم عذابٌ أليم بما كانوا يكذبون، ثم جاء في الآية التالية، فأقسم أنهم لن يخرجوا مع اليهود إذا طردوا من ديارهم، ثم كرر القسم على أنهم لن ينصروا اليهود إذا قاتلهم المؤمنون، وأقسم ثالثاً على أنهم لو نصروهم ليولن الأديار، ثم لا ينصرون.

وهي بذلك تبشّرنا بعاقبة التعاون الأمني، والارتقاء في أحضان الأعداء؛ بأن الفريقين لا يُنْصَرُونَ، حتى لو وقف المنافقون إلى جانبهم سراً أو جهراً، وقد رأينا مصداق ذلك في معركة الفرقان الأخيرة التي شنها العالم على قطاع غزة؛ بإغراء من السلطة الفلسطينية، تلك التي سقطت في أيدي أزلامها يوم رآوا الصمود الأسطوري لأكثر من ثلاثة أسابيع، حتى إذا جنح الصهاينة لإيقاف العدوان؛ بسبب فشله في تحقيق أهدافه، كانت المناشدة من أبي مازن وزبائنه لهم أن يستمروا فيها حتى تتحقق أهدافهم، ولو أن يكونوا أصحاب الأخود الذين تُوعدهم الله عز وجل بعذاب جهنم في الآخرة، وبعذاب الحريق في الدنيا؛ جزاءً وفاقاً.

هذا، وإن المنافقين بولائهم لليهود يظنون أنهم بذلك سينالون العزة حين يلتحقون بالجبهة الأقوى مادياً، وقد قال سبحانه فيهم: "يُشْرُ الْمُنَافِقِينَ بِأَنَّهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا. الَّذِينَ يَتَّخِذُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ أُلِيقُوا عَنْهُمْ الْعِزَّةُ فَإِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا" النساء (١٣٨، ١٣٩)

بل إن سورة المائدة بعد أن شددت في النهي عن اتخاذ اليهود والنصارى أَوْلِيَاءَ؛ أخبرت أن المنافقين يسارعون في ولائهم؛ بذريعة الاحتياط، فمن يدرى؛ فلعن اليهود أن تكون لهم الدائرة في المستقبل؟!، فالتحوط يفتضي أن تصنع المعروف عندهم بمناصرتهم، وإفشاء الأسرار لهم، ولكنه عز وجل قد بشر بأنه سيأتي بالفتح لنا نحن المؤمنين، حين ينصرنا عليهم، أو بأمر من عنده، لا يعلمه إلا هو، وأنهم سيصيبون على ما أسروا في أنفسهم نادمين، كما في الآيتين (٥١، ٥٢).

إنني لست منزعاً من ذلك الارتقاء أو الانتماء من قبل المنافقين للأعداء؛ فإن الله عز وجل ما كان يُبَيِّنُ المؤمنين على ما أنتم عليه حتى يميز الخبيث من الطيب، وليعلمن الله الذين آمنوا، وليعلمن المنافقين، وهذا انتصار كبير لنا حين نعلم من معنا، ومن علينا، ويعرف الناس السبب الحقيقي في تعطيل المصالحة، وعدم إنهاء الانقسام، بل والإسهام في حصار القطاع بسبب استمساكه بالإسلام.

إن مجمل ما يجري في الضفة الغربية هو استنساخ لتجربة السلطة في غزة، وهو احتقان سينفجر في وجه السلطة والاحتلال، ومصداق ذلك في العمليات النوعية للمقاومة في مدينة خليل الرحمن، وآخرها ما جرى بالأمس القريب، حيث أُرْدِي رصاص المقاومة أربعة من الصهاينة المستوطنين قتلى؛ ليكونوا حصياً لجهنم، هم لها وار دون، فضلاً عن عدد من الجرحى، وهي صفة على وجه أبي مازن، وسلام فياض، ودحلان، وغيرهم من أكابر مجرميها، تنعى التنسيق الأمني، والتعاون العسكري مع الصهاينة، وقد يكون من عواقبها أن يقوم الاحتلال بتوجيه ضربة للسلطة؛ عقاباً لها على تقصيرها في اكتشاف هذه العملية قبل وقوعها، وهي صاحبة الأمن الوقائي، وعندئذ تكون تلك العملية قد أُنْجِثَ مرتين، مرة في تخطف الاحتلال، ومرة في كبت سلطة فتح، وبالمزيد من الضربات تنتهي السلطة بالكلية غير مأسوف عليها، أليس الصبح بقريباً؟!

## مشروع قانون الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية

بعد الإطلاع على القانون الأساسي لسنة ٢٠٠٣ وتعديلاته وخاصة المادة (٣١) وبعد الإطلاع على المرسوم الرئاسي رقم (٥٩) لسنة ١٩٩٤ وبناء على ما أقره المجلس التشريعي في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٤ / ٨ / ٢٠١٠ م

بسم الله ثم باسم الشعب العربي الفلسطيني أصدرنا القانون التالي:

### تعريفات

#### مادة (١)

السلطة: السلطة الوطنية الفلسطينية.  
الهيئة: الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان.  
المجلس: مجلس إدارة الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان.  
الرئيس: رئيس مجلس إدارة الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان.  
المدير: المدير التنفيذي للهيئة المستقلة لحقوق الإنسان.

### التأسيس

#### مادة (٢)

١. تنشأ بموجب هذا القانون هيئة تُسمى "الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان".  
٢. ترتبط الهيئة بالمجلس التشريعي وتكون مسؤولة أمامه، ويكون لها شخصية اعتبارية، وتمتع بالاستقلالية في ممارسة مهامها وأنشطتها واختصاصاتها.  
٣. يكون للهيئة مقر دائم في مدينة القدس ومقر مؤقت في كل من مدينتي رام الله وغزة، ولها الحق في فتح فروع أخرى في المحافظات كافة.  
٤. تتمتع الهيئة بالإعفاءات والتسهيلات الممنوحة للوزارات والهيئات الحكومية وأية إعفاءات أخرى تمتع بموجب القانون.

### أهداف الهيئة

#### مادة (٣)

تهدف الهيئة إلى:  
ضمان احترام حقوق الإنسان وحمايتها وتعزيزها في فلسطين.  
٢. حماية الحقوق والحريات المنصوص عليها في القانون الأساسي.  
٣. ترسيخ ثقافة حقوق الإنسان وتمييزها والحفاظ على قيمها.

### مهام الهيئة

#### مادة (٤)

للهيئة في سبيل تحقيق أهدافها القيام بما يلي:  
١. وضع الخطط اللازمة لتعزيز حماية حقوق الإنسان وتمييزها في فلسطين.  
٢. تقديم المشورة للجهات المعنية في السلطة في المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان وحرياته.  
٣. رصد التجاوزات والاعتداءات على حقوق الإنسان وحرياته، واقتراح السبل الكفيلة بمعالجتها وتفادي وقوعها.  
٤. إعداد التقارير الدورية والخاصة في شأن حقوق الإنسان وحرياته.  
٥. التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية المعنية بحماية حقوق الإنسان وحرياته.  
٦. تعزيز الوعي والثقافة بحقوق الإنسان وحرياته.

### إدارة الهيئة

#### مادة (٥)

١- يكون للهيئة مجلس إدارة يتكون من

رئيس ونائب للرئيس وثلاثة عشر عضواً من الشخصيات العامة.

٢- يصدر قرار عن المجلس التشريعي بتشكيل مجلس إدارة الهيئة ويشمل القرار الحقوق المالية لرئيس وأعضاء المجلس.  
٣- مدة المجلس ثلاث سنوات قابلة للتجديد ولا يجوز أن تمتد ولاية رئيس المجلس لأكثر من دورتين متتاليتين.

#### ٤- يشترط في أعضاء المجلس ما يلي:

أ- أن يكون فلسطينياً.  
ب- أن يكون من ذوي الكفاءة والاختصاص.  
ج- أن يكون من المشهود له بالنزاهة وحسن السمعة.  
د- ألا يكون قد صدر بحقه حكم قطعي من محكمة مختصة في جنائية أو جنحة مخلة بالشرف أو الأمانة أو جريمة من جرائم الأموال.  
هـ- إضافة لما ورد في البند (٤) أعلاه يُشترط فيمن يُعين رئيساً أو نائباً للرئيس ما يلي:  
أ. أن يكون فلسطينياً من أبوين فلسطينيين ولا يتمتع بأية جنسية أخرى.  
ب. ألا يقل عمره عن أربعين سنة.  
٦- للمجلس التشريعي نزع الثقة عن المجلس أو رئيسه أو أي من أعضائه بالأغلبية المطلقة.

#### مادة (٦)

يجتمع المجلس بدعوة من رئيسه أو نائبه في حال غيابه مرة كل شهر أو يطلب من ثلث أعضائه كلما دعت الضرورة إلى ذلك، ويكون اجتماعه صحيحاً بحضور ثلثي أعضائه، وتصدر توصياته بالأغلبية المطلقة للحاضرين وعند تساوي الأصوات، يُرجح الجانب الذي فيه الرئيس.

#### مادة (٧)

يجوز للمجلس أن يدعو لحضور اجتماعاته من يراه مناسباً من الخبراء المختصين وغيرهم للاستعانة برأيهم، والمشاركة في مناقشات المجلس، دون أن يكون لهم الحق في التصويت.

#### مادة (٨)

للمجلس أن يُشكل من بين أعضائه أو من غيرهم من الفنيين والمختصين لجناً فرعية أو مجموعات عمل لدراسة أي من الموضوعات المتعلقة باختصاصات الهيئة وترفع توصياتها للمجلس.

### موظفو الهيئة

#### مادة (٩)

١. يُعين المدير التنفيذي بقرار من المجلس بناء على تنسيب من الرئيس.  
٢. يُعين المجلس عدداً كافياً من الموظفين لتمكين الهيئة من القيام بمهامها بتنسيب من الرئيس.  
٣. تطبق أحكام قانون الخدمة المدنية وتعديلاته بشأن موظفي الهيئة.

### موازنة الهيئة ومواردها

#### مادة (١٠)

تكون للهيئة موازنة مستقلة تشتمل على

إيراداتها ونفقاتها، وتبدأ السنة المالية للهيئة مع بداية السنة المالية للسلطة وتنتهي بنهايتها.

#### مادة (١١)

١- تتكون موارد الهيئة من:  
أ- الاعتمادات التي تخصص للهيئة في الموازنة العامة للسلطة.  
ب- الإعانات والتبرعات والمنح والهبات والوصايا غير المشروطة التي تقرر الهيئة قبولها بأغلبية ثلثي أعضاء المجلس.  
٢- ينشأ حساب خاص لحصيلة هذه الموارد في أحد البنوك الوطنية.  
٣- يرأس ترحيل الفائض من هذا الحساب في نهاية كل سنة مالية إلى موازنة الهيئة للسنة التالية.

#### مادة (١٢)

ترفع الهيئة حسابها الختامي إلى المجلس التشريعي خلال ثلاثة أشهر على الأكثر من تاريخ انتهاء السنة المالية.

### أحكام ختامية و انتقالية

#### مادة (١٣)

تتعاون الوزارات والأجهزة الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة مع الهيئة وتقدم لها المعلومات والبيانات اللازمة لأداء مهامها.

#### مادة (١٤)

تقدم الهيئة تقاريرها لكل من رئيس السلطة والمجلس التشريعي.

#### مادة (١٥)

تصدر الهيئة نظاماً داخلياً لتنظيم العمل بها يشمل الجوانب الإدارية والمالية لعمل الهيئة وشئون الموظفين التابعين لها.

#### مادة (١٦)

تضع الهيئة اللائحة التنفيذية لهذا القانون وتصدر بقرار عن المجلس التشريعي.

#### مادة (١٧)

تؤول ممتلكات الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان المنشأة بموجب القرار الرئاسي رقم ٥٩ لسنة ١٩٩٤م وكافة أصولها وحساباتها المالية إلى الهيئة المنشأة بمقتضى أحكام هذا القانون.

#### مادة (١٨)

يلغى كل ما يتعارض مع أحكام هذا القانون.

#### مادة (١٩)

على جميع الجهات المختصة، كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية.

صدر بتاريخ ١٤٣١ / ١ / ١٤٣١ هـ

الموافق ٢٠١٠ / ١ / ٢٠١٠ ميلادية

رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية





## آفاق آفاق



مؤمن بسيسو

### حوار هادئ مع الهيئة المستقلة

لا نكنّ للهيئة المستقلة أي مشاعر سلبية أو عدا، بل نحرس عليها حرصنا على مشروعنا القائم على تعزيز الحريات، ونتمنى لها رفعة في المستوى، ورفقاً في الأداء. في تشخيص جوهر المشكلة الناشبة التي أعقبت إقرار المجلس التشريعي لمشروع قانون الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان بالقراءة الثانية ما يعبر عن أزمة ثقة متبادلة، فالمجلس التشريعي يرى في أداء الهيئة ما يستوجب الضبط والتقييم والتصويب عبر الأطر القانونية والدستورية، فيما ترى الهيئة في ذلك استهدافاً واضحاً ومحاولة لتغيبها عن ساحة العمل الحقوقي في القطاع.

قناعتي الأكيدة أن افتعال أزمة لن يستجلب الخير والمصلحة، وأن الحوار الهادئ الذي يشهد إعلاء القيم والمثل العليا كفيل بنزع الفتيل وحل وتفكيك مكونات المشكلة القائمة وكأنها لم تكن.

لا يكفي انتقاد حركتي وسلطتي: فتح وحماس لأداء الهيئة للدلالة على صوابية تقاريرها ومخرجاتها، فنحن بحاجة لقليل من التواضع للاعتراف بأن الكمال لله وحده، وأن النقص سمة بشرية، وأن هوى البعض قد يلعب دوراً أساسياً في تحديد بعض مضامين واتجاهات عمل الهيئة وتقاريرها الخاصة بالقطاع.

للهيئة مجلس إدارة ترأسه شخصية وطنية نزيهة تحرص على استقامة عملها، إلا أن الخلل يكمن في بعض مستويات العمل والإدارة الأدنى التي تنحرف في بعض تجليات عملها ونشاطها عن جادة الأداء والتغطية الموضوعية، وتزيع عن معايير المهنية الحقّة لأهداف خاصة ودوافع غير بريئة في بعض الأحيان.

لا تكمن المشكلة أساساً في رصد وتوثيق وتغطية جوانب الخلل الحاصل في أداء الحكومة في غرة وأجهزتها الأمنية، فالخلل قائم وما من ادعاء بالعصمة والملائكية وخصوصاً في ظل تجربة حديثة تعاني القهر والحصار الإقليمي والدولي، إلا أن الرصد الموضوعي والتشخيص السليم لمظاهر وجوانب الخلل شيء، والمبالغة في الرصد والتشخيص، والاستعجال في إطلاق الأحكام، وتضخيم بعض القضايا ذات النسخ الفردي والباسا لبوسا عاماً بما يخلّ بمقتضيات المهنية والموضوعية، شيء آخر تماماً.

في أداء الهيئة مساحات إيجابية واسعة تستحق الإشادة والتقدير، وفي أداؤها أيضاً ما يستحق النقد والمراجعة، لذا فإن إعطاء القضية حجمها الطبيعي وإبقائها في إطارها المهني البحث يشكل البوابة الأمثل والمدخل الأساس لتجاوز "العقدة" الراهنة وتصحيح العلاقة بين الطرفين. لم أجد حكمة في تصعيد الهيئة ضد المجلس التشريعي، واتهامه بتجاوز صلاحياته القانونية والدستورية، وصيغ القضية صبغة سياسية، ففي ذلك ما يعقد الموقف ويوغر الصدور ويفسد أي محاولة للتصويب والإصلاح.

لسنا في معرض الخوض في جدلية الصلاحيات القانونية والدستورية، فلدى المجلس التشريعي رؤيته ومبرراته القانونية والدستورية، إلا أننا بصدد تكريس واقع عمل مهني بحت يخص الهيئة بعيداً عن أي أجندة شخصية أو سياسية.

لا يضير الهيئة مراجعة الذات وتنفذ المسار، ولا ينقص من دورها ومكانتها الاعتراف ببعض الأخطاء الواردة في سياق تقاريرها وتغطياتها الخاصة بالوضع الفلسطيني الداخلي.

ولا يضير الهيئة أيضاً التوجه بروح طيبة إلى المجلس التشريعي، والتباحث معه حول سبل حل المشكلة، والعمل على تصويب الخلل القائم، بعيداً عن التوصيفات السياسية الضارة ومفاعيل التصعيد الدائرة.

لا خشية على الهيئة ما دامت على نهج الإنصاف والموضوعية سائرة، ولا قلق على مستقبلها ما دامت المهنية رائداً لها في معالجتها المختلفة، ولعل في النهج الموضوعي المتوازن للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان خير مرشد ومعين.

ومعاً نحو حوار هادئ لحل إشكالية عمل الهيئة وكافة الإشكاليات الوطنية.

## قانون الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان بين التشكيك السياسي والإقرار الدستوري

# رئاسة المجلس التشريعي تؤكد على ضرورة انسجام الهيئة مع مقتضيات العمل القانوني والدستوري بعيداً عن الاتهامات السياسية



د. خريشة: الهيئة تأثرت بجهات خارجية وعملها الراهن غير دستوري وأدعوها لعمل أكثر جرأة وموضوعية لصيانة حقوق الإنسان لفلسطيني



د. بحر: النصاب متحقق في جلسة إقرار القانون بالقراءتين الأولى والثانية.. وما تثيره الهيئة لا يعدو كونه اتهامات سياسية باطلة ليس أكثر



د. دويك: أداء الهيئة إيجابي نسبياً رغم الخلل والنواقص.. والوضع الراهن لا يشكل مسوغاً أمام الهيئة لعدم استكمال إجراءاتها القانونية

أكدت هيئة رئاسة المجلس التشريعي في حوارات خاصة ومنفصلة مع "البرلمان" على أهمية القانون الذي أقره المجلس التشريعي بالقراءة الثانية لتنظيم عمل الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، داعية الهيئة لاستكمال إجراءاتها القانونية وأن تكون أكثر استقلالية ودفاعاً عن حالات حقوق الإنسان الفلسطيني، مشيرة إلى أن قانون الهيئة تم رفعه للمجلس التشريعي لإقراره منذ العام 2005 بالمناقشة العامة.

والدستور الفلسطيني.

### نصاب سليم

بدوره أوضح د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس أن إقرار مشروع قانون الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان يأتي في إطار تصويب نشأة الهيئة كونه استمرار الهيئة بصفتها الراهنة يفترض للمشروع في القوانين والدستورية.

وأضاف بحر: "لئن عملت الهيئة طيلة السنوات السابقة تحت مظلة القرار الرئاسي المذكور، إلا أن مركزها القانوني يظل غير دستوري لأنها لم تخرج من رحم المجلس التشريعي كما اقتضى القانون الأساسي.

وأشار بحر أن الادعاء بأن مشروع قانون الهيئة أقر خلال "جلسة غير مكتملة النصاب" هو إدعاء عار عن الصحة تماماً، باعتبار أن النظام الداخلي للمجلس التشريعي هو المحدد الرئيس لشروط صحة انعقاد جلسات المجلس التشريعي، وأن رئاسة المجلس حرصت على الالتزام بمقتضيات النظام الداخلي لاسيما شروط صحة انعقاد المجلس وفقاً لأحكام المادة (١٨) من النظام الداخلي للمجلس التشريعي التي نصت على أنه: "يُشترط لصحة انعقاد المجلس

وفق لمدرائها العامين، وتأثرت ببعض الجهات الخارجية المانحة لها في بعض الأحيان، مضيفاً أن "الهيئة حاولت أن تعلّي الصوت في بعض الأحيان حول انتهاكات حقوق الإنسان التي أثيرت في مناطق السلطة الفلسطينية وتحديدًا موضوع استشهاد الشاب رداد في جامعة النجاح، إلا أن ردود الأفعال من قبل رموز السلطة الفلسطينية كانت قاسية ضدها. وأكد خريشة أن الهيئة كانت تواجه دائماً برفض تقريرها من قبل الجهات المعنية، موضحاً أن شعبنا بحاجة لمثل هذه الهيئة للحفاظ على حالة حقوق الإنسان خاصة في ظل الظرف الفلسطيني الراهن، داعياً إياها لأن تكون أكثر موضوعية وجرأة في طرح القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان الفلسطيني.

### اتهامات سياسية باطلة

وتابع بحر: "عرّفت المادة (١) من النظام الداخلي المتعلقة بالتعريفات الأغلبية المطلقة بأنها: أكثرية (نصف + واحد) لعدد أعضاء المجلس الحاضرين عند أخذ الرأي (التصويت)، وهذا ما تحقق خلال إقرار مشروع قانون الهيئة، كما نصت المادة (٦٩) من النظام الداخلي للمجلس: "يتم إقرار مشاريع القوانين بالأغلبية المطلقة (ما لم ينص على خلاف ذلك)". وبالتالي يُستفاد مما تقدم بأن النصاب المُشترط لصحة انعقاد جلسات المجلس التشريعي مُتحقق في جلسات المجلس الخاصة بإقرار مشروع قانون الهيئة المستقلة، وأن ما تثيره الهيئة يعبر عن اتهامات سياسية باطلة ليس أكثر.

### مؤثرات خارجية

من جانبه أشار النائب الثاني لرئيس المجلس د. حسن خريشة أن الهيئة المستقلة مرت بمراحل مختلفة

### غير دستورية

وأكد خريشة أن الهيئة تعمل بصفة غير دستورية حيث أنها كان من المفروض منذ بداية عملها أن تأتي للمجلس التشريعي لتشكيل قانونها، مشدداً على أن المجلس التشريعي سيد نفسه ولا تستطيع أي ضغوط خارجية أو داخلية أن تشني المجلس عن واجباته أو أي شيء يريد عمله.

### أداء إيجابي إلى حد ما

فقد أكد د. عزيز دويك رئيس المجلس التشريعي أن أداء الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان يعتبر إلى حد ما إيجابياً رغم العديد من النواقص ونقاط الخلل، مشيراً إلى قضايا قانونية تحتاج من خلالها الهيئة إلى فعلها وذلك من خلال المجلس التشريعي الفلسطيني.

ولفت د. دويك إلى أن الهيئة أسست بقرار رئاسي بتاريخ ١٩٩٣/٩/٣٠ وبموجب القرار تحددت مهام ومسؤوليات الهيئة لمتابعة وضمان توافر متطلبات صيانة حقوق الإنسان في مختلف القوانين وفي عمل مختلف الدوائر والأجهزة.

### استكمال الإجراءات القانونية

وأشار دويك إلى أن الهيئة أمام قرار رئاسي وأمام استكمال الإجراءات القانونية لهذا القرار الرئاسي كي يستكمل من جميع جوانبه، مؤكداً أن الوضع الراهن لا يشكل مسوغاً للهيئة لعدم استكمال إجراءاتها القانونية. وأوضح دويك أن الضغوط الخارجية لا تؤثر على عمل المجلس، وأن المجلس يعمل وفق الإرادة الشعبية وهو سيد نفسه ويعمل ضمن القانون



دبحر يتسلم درعاً تكريماً من المكتب الإعلامي للشرطة



وفد من أكاديمية الأقصى للعلوم والتراث يزور خيمة اعتصام الثواب المقدسين المهديين بالإبعاد



"التشريعي" يستمع لوكيل وزارة المالية حول استقطاع مستحقات الكهرباء من رواتب الموظفين



وفد برلماني برئاسة دبحر أثناء زيارته للدكتور محمود الزهار

